



OMAP

BULLETIN N° 24 - MAI 2022

L'OBSERVATOIRE MAROCAIN DE L'ADMINISTRATION PUBLIQUE

الإدارة والماء

L'Administration et l'Eau

Bulletin N°24

VOUS TROUVEZ DANS CE NUMÉRO :

1. افتتاحية العدد، ابراهيم زياني، رئيس المرصد، ص 2

.....

Partie I : cadrage général

2. دعوة للمساهمة: الورقة التأطيرية لموضوع العدد 24 من نشرة المرصد المغربي للإدارة العمومية: "الإدارة والماء" ص 2.

3. Extraits de BAB, magazine intelligent de la MAP, N° 44.

Interview de Mohamed BAZZA, expert de la gouvernance de l'eau, ancien fonctionnaire international de la FAO/PP 3-4.

.....

Partie II : مقالات بالعربية

4. شرطة المياه بين الشرطة الإدارية والشرطة القضائية / أسامة ججة ص 5-7

5. نحو مقاربات بديلة في مجال تدبير الماء / محمد الكيحل ص 8-11

6. إدارة المياه في كوريا الجنوبية / جواد صديق ص 12-13

7. ملخص أهم ما جاء في تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول الماء / أسامة ججة ص 14-16

.....

Partie III : Communication en français

8. L'administration chargée de l'eau au Maroc face au dilemme : du droit à l'eau et la - préservation des ressources en eau Mohammed /Yassine ait si Bella PP 17-23

9. La gestion déléguée du service public local de l'eau au Maroc / Karim CHEGGARI PP. 24-25

10. Water management in South Korea / Jawad Sadiq PP 26-27

.....

Partie IV : veille juridique : les chroniques

11. متابعات قانونية وإدارية بالمغرب / فاتن الشواطي ص 29-33

12. متابعات قضائية بالمغرب وبفرنسا / حنان الصالحي ص 34-39

13. متابعات حول مستجدات القانون الأوروبي / سارة النصري ص 40-41

افتتاحية

ميل مختلف الإدارات المشكلة للمنظومة الإدارية القائمة على تدبير الموارد المائية إلى العمل الانفرادي والعمودي واستمرار غياب التنسيق والتعاون بين قطاعي الماء والفلاحة من جهة، وقطاعي الماء والتنمية المستدامة من جهة أخرى، مما أدى إلى تراجع كل فرص التدبير المندمج للموارد المائية المنصوص عليه في قانون الماء. وأخيرا، وليس آخرا، التأخر الملحوظ في مواكبة التحولات التي تقتضيها الظرفية الحالية، ومراجعة الاختيارات وتحيين المكونات الرئيسية التي تقوم عليها السياسة المائية، في أفق جعلها أكثر ملاءمة مع متطلبات النموذج التنموي الجديد.

إبراهيم زياتي
رئيس المرصد

حين يتعلق الأمر بالماء، نادرا ما يسלט الضوء على الإدارة. يذهب التفكير رأسا إلى شح الموارد المائية وتناقصها سنة بعد أخرى، وإلى تحليل التأثيرات المختلفة لظاهرة التغيرات المناخية، وإلى سوء استخدام المخزون المتوفر من المياه المتاحة... إلى غير ذلك من الإشكالات التي لا ننكر بتاتا أهميتها وشرعية تناولها.

في هذا العدد، يطمح المرصد المغربي للإدارة العمومية إلى التطرق لموضوع الماء في المغرب من منظور إداري وتديري بالأساس، ساعيا بذلك إلى توسيع دائرة النقاش والتحليل والتفكير في المسألة المائية، وعدم حصرها في الجوانب المشار إليها أعلاه فقط.

لا تعوزنا المبررات لإبراز دقة وسلامة هذا التوجه. لنترك جانبا الخلاصات والتوصيات التي تضمنها التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات حول الماء، الذي يجد القارئ مقتطفا منه في هذا العدد، و لنتساءل: هل المنظومة الإدارية المكلفة بتدبير الموارد المائية في بلادنا تشتغل بالكفاءة والفعالية المطلوبتين؟ هل من المعقول أن نلقي بالمسؤولية في محدودية السياسة المائية المتبعة في بلادنا على التغيرات المناخية وحدها، وأن نستمر في تجاهل الاختلالات الظاهرة والمستترة التي تطبع حكامه الهياكل الإدارية المنوط بها مهمة إعداد السياسة المائية وتتبع تنفيذها، بواسطة عمليات التخطيط والتدبير والتمويل والتنسيق التي تقوم بها؟

لا نزعم أننا توفقنا بالفعل في هذا العدد في معالجة موضوع الإدارة والماء من جميع جوانبه، لكننا سنكتفي هنا بالإشارة إلى بعض المظاهر التي تكشف، بما لا يترك مجالا للشك، الحاجة إلى ضرورة الانكباب على معالجة الاختلالات المتعددة التي تحد من فعالية المنظومة الإدارية الحالية المنوط بها تدبير الموارد المائية للبلاد، وأهم هذه المظاهر: هيمنة المقاربة الهندسية والتقنية في مقاربة السياسة المائية والتركيز على التجهيزات والمنشآت التحتية الكبرى، وفي مقدمتها السدود رغم المردودية المحدودة لهذه المنشآت في ظل استفحال ظاهرة الاحتباس الحراري. في المقابل، غياب شبه كلي للتواصل الاجتماعي وعدم الاكتراث بما فيه الكفاية بالبعدين التشاركي والاستشاري سواء مع الفاعلين الاقتصاديين المعنيين أو مع الجمعيات أو مع الجماعات الترابية، ناهيك عن عموم المواطنين.



Partie I: Cadrage Général

دعوة للمساهمة الورقة التأطيرية لموضوع العدد 24 من نشرة المرصد المغربي للإدارة العمومية: "الإدارة والماء"

تهدف هذه الورقة التأطيرية إلى إبراز أهمية الموضوع، واستجلاء مختلف جوانب العلاقة بين الماء كمورد طبيعي وحيوي، والإدارة باعتبارها أداة وإطار لتدبير قضايا الشأن العام التي تأتي في مقدمتها الموارد المائية. كما تهدف هذه الورقة أيضا إلى اقتراح مجموعة من التساؤلات المرتبطة بالموضوع والتي يمكن أن تكون مجالا للتفكير والتحليل من قبل الباحثين والدارسين المهتمين بالإشكاليات التي يطرحها تدبير الماء بشكل عام، أو تلك التي يثيرها تدبير الموارد المائية من منظور إداري بشكل خاص.

حقا، لقد حظي موضوع تدبير الماء بالمغرب، منذ الاستقلال وإلى حدود اليوم، بمكانة مركزية في مختلف توجهات السياسات العمومية التنموية التي باشرتها السلطات العمومية. ويتضح ذلك من خلال الحضور الملحوظ للماء في مختلف المخططات والبرامج الوطنية والجهوية المعتمدة من قبل الحكومات المتعاقبة على تسيير شؤون البلاد. وقد تعزز هذا الاهتمام بالنظر للاختيارات الاقتصادية للمملكة التي أولت أهمية بالغة للفلاحة بشكل عام، والفلاحة السقوية بشكل خاص، بحيث شكل توفير المياه شرطا أساسيا لإنجاح البرامج الاقتصادية والاجتماعية التي ترمي في مجملها إلى إحداث إصلاحات هيكلية، لاسيما على مستوى النهوض بالعالم القروي والاستجابة لحاجيات المدن والتجمعات السكنية والمنشآت الصناعية والمركبات السياحية من الماء.

بيد أن التحولات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد المغربي، ولا سيما التطورات الديمغرافية وما نجم عن ذلك من أنشطة اقتصادية وصناعية ومنجمية وعمرانية وخدمية وسياحية، أدت في معظمها إلى إلحاق أضرار بالغة بمنظومة الموارد المائية، سواء من الناحية الكمية أو النوعية. وقد ترتب عن هذا الإشكال، مع مرور السنوات، بعض التحول في السياسة المائية تمثل على الخصوص في السعي بالأساس إلى "تحقيق تدبير أمثل للموارد المائية المتاحة"، وذلك من خلال البحث عن صيغ مستجدة للمحافظة على الموارد المائية المتوفرة المهددة بالاستنزاف والاندثار. ولم تقتصر هذه الجهود على الجوانب التدبيرية أو التقنية للموارد المائية فحسب بل قامت السلطات العمومية بمجهودات مماثلة على المستوى القانوني والمؤسساتي تجلت في المبادرة إلى اعتماد قانون جديد للماء، إلى جانب قوانين أخرى ومراسيم تتعلق بالشأن البيئي بشكل عام، وبالشأن المائي بصفة خاصة، كما تجلت في اعتماد أنماط تنظيمية مركزية متعددة وإحداث هياكل وهيئات متنوعة باعتبارها آليات مؤسسية متخصصة في تدبير الثروة المائية للبلاد.

ومن جهة أخرى، فقد تنامي اهتمام تنظيمات المجتمع المدني والعديد من الشرائح الاجتماعية بموضوع الماء الذي كان ولا يزال مجالا خصبا لتحركات العديد من الفاعلين وعلى رأسهم الجامعات ومراكز البحث العلمي، فضلا عن الاهتمام والتتبع للموضوع من قبل مكاتب الدراسات الوطنية والدولية، بحيث يمكن القول إن إشكالية تدبير الموارد المائية ليست حكرًا على القطاعين العام والشبه العمومي وحدهما، بل هي مجال مفتوح يعد انشغالا مشتركا لكثير من مؤسسات القطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني.

ومن هذا المنطلق، ارتأى المرصد المغربي للإدارة العمومية، باعتباره فاعلا جمعويا، أن يساهم بدوره في مقاربة قضية الماء من زاوية الإدارة أو الهياكل الإدارية المتدخلة أو المسؤولة عن تدبير الثروة المائية في بلادنا. وفي هذا الصدد يدعو المرصد مجتمع الباحثين والدارسين المهتمين بالموضوع، وكذا فئة الممارسين، إلى التطرق للعديد من الإشكاليات التدبيرية المرتبطة بالماء، والتي غالبا ما لا يتم تناولها بما يكفي من التحليل والدراسة. ومن الأمثلة على الجوانب التي يقترح المرصد تناولها في ارتباط بهذا الموضوع، المواضيع والتساؤلات التالية:

- إشكالية التنسيق بين الهياكل الإدارية المركزية المكلفة بتدبير الموارد المائية أو استعمالها
- ما مدى تقييم أداء و دور الهيئات اللامركزية في تدبير الموارد المائية: مؤسسات الأحواض المائية نموذجا
- نظام التدبير المفوض للماء، ماله وما عليه
- دور الإدارة في تسهيل أو عرقلة التحول المطلوب في السياسة العامة لتدبير الموارد المائية
- تطور دور وزارة التجهيز والماء في تدبير الموارد المائية في بلادنا
- مدى تأثير القطاع الحكومي المكلف بالبيئة وتمكنه من تطوير مقاربة جديدة لتدبير الموارد المائية للبلاد
- مسؤوليات الجماعات الترابية في التدبير المندمج والعقلاني للماء
-

هذا، ويتضح من نماذج الموضوعات المقترحة هنا على سبيل المثال لا غير أن موضوع "الإدارة والماء" غني بالإشكالات التي يطرحها، وهو بطبيعته موضوع مركب وبالغ التعقيد يطرح على الباحثين والمهتمين العديد من الصعوبات المعرفية والمنهجية. ويتطلب مقاربة متعددة التخصصات من قبل الباحثين: (القانون، علم الإدارة وعلم السياسة، السوسيولوجيا، والتاريخ، والجغرافيا)، وذلك لملامسة الموضوع من مختلف خلفياته وجوانبه عبر طرح الأسئلة العميقة والتفكير فيها واستنتاج الخلاصات التي من شأنها أن تقدم فهما وتفسيرا لما يعترض منظومة الإدارات المتدخلة في بلورة السياسة المائية في بلادنا من صعوبات وتحديات.

المرصد

(01 فبراير 2022)

Extraits de BAB, magazine intelligent de la MAP, N° 44.

Interview de Mohamed BAZZA, expert de la gouvernance de l'eau, ancien fonctionnaire international de la FAO

...

Un rapport de synthèse du Groupe Eau des Lauréats de l'IAV Hassan II dont vous faites partie, pointe du doigt "une gouvernance inefficace de l'eau qui met en péril la sécurité hydrique du pays". Qu'est-ce qui cloche dans cette gouvernance ?

Elle souffre de nombreuses défaillances qui sont à l'origine des nombreux problèmes de gestion de l'eau que vit le pays. Le rapport de synthèse du Groupe Eau fait le tour de ces défaillances et il n'est pas le seul d'ailleurs, le Conseil économique, social et environnemental (CESE) "Envisager de ne plus dépendre des précipitations naturelles est difficile, voire inimaginable Une bonne gestion doit intégrer toutes les options" "L'état des lieux des ressources en eau souterraines au Maroc aujourd'hui est tel qu'on ne peut pas les qualifier de réserves stratégiques, et encore moins de valeur" et la Banque Mondiale, entre autres entités, ont également pointé du doigt les limites de la gouvernance actuelle. Citons à titre d'exemple la non harmonisation des politiques sectorielles des départements consommateurs d'eau avec le plan national de l'eau. Les programmes et projets d'investissement de ces secteurs ne prennent souvent pas en considération la disponibilité durable des ressources en eau et les impacts sur les autres usagers. Les activités affectant la qualité de l'eau (notamment par l'industrie, les mines, l'agriculture, etc.) ou son écoulement superficiel et son hydraulité (notamment par les réseaux de transport et l'agriculture), ne sont généralement pas accompagnées des mesures nécessaires de conservation et de protection de la ressource.

Les organes institutionnels dont les missions comprennent la veille sur la cohérence de ces politiques sectorielles, à savoir le Conseil Supérieur de l'Eau et du Climat (CSEC) et le Comité permanent chargé du suivi de la mise en œuvre de ses recommandations ainsi que la Commission Interministérielle de l'Eau (CIE), ne sont pas efficaces, ce qui est une autre défaillance de gouvernance.

Le faible niveau d'application de la Loi sur l'eau sur le terrain est un autre exemple de grande faille de gouvernance.

Une autre défaillance de gouvernance, relative aux politiques de l'eau également, porte sur l'absence d'une évaluation régulière de ces politiques, qui soit basée sur les résultats, menée par une autorité indépendante et suivie d'effets. Une telle évaluation permettrait de tirer les leçons et faire les réajustements nécessaires de manière continue. Cependant, même le mécanisme d'une telle évaluation n'existe pas. La loi sur l'eau prévoit la mise en place d'un comité permanent du Conseil supérieur de l'Eau et du Climat (CSEC) chargé du suivi de la mise en œuvre des recommandations dudit Conseil, mais, comme je viens de le mentionner, ni le CSEC ni le comité ne sont opérationnels.

La pratique est de faire des évaluations ponctuelles par le Conseil économique, social et environnemental (CESE), la Cour des Comptes et des commissions parlementaires. Ces évaluations sont généralement basées sur les réalisations physiques et financières et non sur les impacts, d'une part, et ne sont pas suivies d'effets, d'autre part. De même, le manque de données précises et fiables et d'autres contraintes rendent peu pertinents les résultats des évaluations; et l'implication de spécialistes en politique publique, de la société civile et des dimensions environnementale et sociale, dans l'analyse des problèmes de gouvernance est faible, voire inexistante.

Je m'arrête à ces quelques exemples. Le reste des défaillances de gouvernance identifiées par le Groupe Eau est dans la synthèse susmentionnée qui sera disponible au public incessamment.

Selon vous, qu'est-ce qu'il faut faire pour réformer cette gouvernance de telle façon à renforcer son efficacité ?

La réforme de la gouvernance de l'eau pour la rendre plus efficace est effectivement une condition sine qua non pour assurer une gestion durable des ressources en eau du pays. Le Groupe Eau a fait une réflexion sur les mesures nécessaires pour réaliser une telle réforme. Celles-ci sont indiquées dans le rapport de synthèse mentionné dans la question précédente ; nous nous limitons ici à quelques exemples.

La mise en œuvre intégrale d'une telle réforme demanderait du temps et des moyens, mais beaucoup parmi les mesures recommandées peuvent être appliquées dans l'immédiat.

Ainsi par exemple, l'application du cadre légal et réglementaire qui est hautement recommandée peut être entamée par le renforcement de la mise en œuvre des lois déjà existantes en attendant la révision de lois devenues caduques ou la promulgation de nouvelles lois qui font encore défaut. Le renforcement des capacités des Agences de Bassins hydraulique (ABH), notamment dans la juridiction de l'eau (police de l'eau, experts, Cours spécialisées dans le domaine de l'eau, etc.) est également nécessaire.

La sensibilisation des responsables et des politiques aux problèmes de l'eau est une autre mesure nécessaire et relativement facile à mettre en œuvre. Le niveau de sensibilisation aux défis de l'eau et aux enjeux posés par les questions de durabilité des ressources en eau, est plutôt bas chez beaucoup de décideurs. Les responsables, dans les rapports et les allocutions orales, mentionnent fréquemment les changements climatiques pour invoquer la pénurie d'eau, mais les mesures et actions qu'ils proposent pour y faire face ne prennent pas en compte l'impact de ces changements. Bien que la pénurie d'eau soit devenue structurelle, l'impression que donnent les politiques est qu'ils continuent à la percevoir comme passagère en l'attente du retour à la normale, qui n'aura pas lieu. Une autre mesure fort importante qui doit être lancée dans l'immédiat est l'instauration de la gestion de la demande d'eau, à travers la mise en place de mécanismes et de processus nécessaires à cet effet. Cela permettrait de clarifier la gestion des stocks d'eau des barrages et les règles de leur allocation, la gestion des eaux souterraines et leur allocation, les parties responsables des allocations, du contrôle et du renforcement des prélèvements d'eau, etc. Enfin, une dernière recommandation que je voudrais mentionner concerne la promotion d'une participation effective des usagers de l'eau agricole dans la gestion des eaux d'irrigation et en particulier les eaux souterraines.

les allocutions orales, mentionnent fréquemment les changements climatiques pour invoquer la pénurie d'eau, mais les mesures et actions qu'ils proposent pour y faire face ne prennent pas en compte l'impact de ces changements. Bien que la pénurie d'eau soit devenue structurelle, l'impression que donnent les politiques est qu'ils continuent à la percevoir comme passagère en l'attente du retour à la normale, qui n'aura pas lieu.

Une autre mesure fort importante qui doit être lancée dans l'immédiat est l'instauration de la gestion de la demande d'eau, à travers la mise en place de mécanismes et de processus nécessaires à cet effet.

Cela permettrait de clarifier la gestion des stocks d'eau des barrages et les règles de leur allocation, la gestion des eaux souterraines et leur allocation, les parties responsables des allocations, du contrôle et du renforcement des prélèvements d'eau, etc. Enfin, une dernière recommandation que je voudrais mentionner concerne la promotion d'une participation effective des usagers de l'eau agricole dans la gestion des eaux d'irrigation et en particulier les eaux souterraines.



Partie II: مقالات بالعربية



OMAP



أسامة ججة
باحث في القانون العام والعلوم السياسية



المبحث الأول: الأجهزة المكلفة بمعاينة المخالفات

الأشخاص الموكول لهم معاينة المخالفات المتعلقة بالماء صنفان: ضباط الشرطة القضائية (المطلب الأول) و أعوان شرطة المياه (المطلب الثاني) المعنيين لهذا الغرض من طرف الإدارة ووكالات الأحواض المائية والمؤسسات العمومية المعنية.

المطلب الأول: ضباط الشرطة القضائية

وفقاً للمادة 16 من القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، يمارس مهام الشرطة القضائية القضاة، الضباط، الموظفون والأعوان و يُسير وكيل الملك أعمال الشرطة القضائية في دائرة نفوذه بما فيها شرطة المياه، و يُعهد إليها مهمة التثبت من وقوع الجرائم وجمع الأدلة عنها والبحث عن مرتكبيها. و تقوم بتنفيذ أوامر وإنابات قضاء التحقيق وأوامر النيابة العامة.

وحسب المادة 20 من القانون السالف ذكره، يحمل صفة ضابط للشرطة القضائية كل من:
المدير العام للأمن الوطني وولاة الأمن والمراقبون العامون للشرطة وعمداء الشرطة وضباطها؛
ضباط الدرك الملكي وذوو الرتب فيه وكذا الدركيون الذين يتولون قيادة فرقة أو مركز للدرك الملكي طيلة مدة هذه القيادة؛
الباشوات والقواد.

ولن نطيل في دراسة جهاز الضابطة القضائية، نظراً لأن أدوارها وتدخلاتها في كل ما له طابع جنائي عام أو خاص إلى حد ما واضحة، إلا أنه من الملاحظات التي يمكن إثارتها بخصوص ضباط الشرطة القضائية أنهم نادراً ما يتدخلون في معاينة المخالفات المتعلقة بالماء. مقابل ذلك فإن أعوان شرطة المياه أصبحوا يتدخلون بشكل أكثر في معاينة هذه المخالفات.

وإن كان تدخل ضباط الشرطة القضائية واضحاً، فإنه بالنسبة لأعوان شرطة المياه ليس كذلك ويحتاج إلى توضيح أكثر.

شرطة المياه بين الشرطة الإدارية والشرطة القضائية

إنّ الماء ليس هو البترول الأزرق كما يحلو للبعض تسميته بذلك، إذ الماء مُتجدد والبترول ليس كذلك، وهذا الأخير معدن له نهاية والماء لا نهاية له، فهو ليس معدناً، وإن لم تكن له نهاية فإنه يمكن أن يتغير زيادة أو نقصاناً، رتابة أو اضطراباً، نقاء أو تلوثاً بسبب فعل الإنسان [1]. وباعتباره ملكاً عاماً للدولة، وجب حمايته من كافة الاعتداءات التي قد تطاله، ولأجل ذلك فقد خُصص القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء، الباب الحادي عشر المعنون بشرطة المياه وخولها مهمة مراقبة استعمال الملك العام المائي.

ومن خلال استقراء المواد المؤطرة لتدخل شرطة المياه، نجد أن هناك تداخلاً بينوظيفة الشرطة الإدارية والشرطة القضائية، في الوهلة الأولى يبدو أن التمييز بينهما واضح، فالشرطة الإدارية لها طابع وقائي تتمثل في العمل على المحافظة على النظام العام، أما الشرطة القضائية فلها طابع زجري تتدخل بعد وقوع الإخلال بالنظام العام. وتبرز صعوبة التمييز حين تمارس كل من الشرطة الإدارية وبعض مهام الشرطة القضائية من طرف جهاز واحد، كما في حالة شرطة المياه.

فحسب المادة 131 من القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء، فإنه يُعهد بمعاينة مخالفات قانون الماء إلى ضباط الشرطة القضائية المشار إليهم في القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية، وأعوان شرطة المياه المعنيين لهذا الغرض من طرف الإدارة ووكالات الأحواض المائية والمؤسسات

العمومية الأخرى المعنية. يتضح أن المادة ساوت في معاينة المخالفات بين ضباط الشرطة القضائية وأعوان شرطة المياه.

إن البحث في موضوع شرطة المياه ليس ترفاً فكرياً، بل يستجيب لأهمية الفصل بين الإختصاصات الموكلة إلى ضباط الشرطة القضائية الذين يندرجون في نطاق الشرطة القضائية، وهذه الأخيرة تدخل في كل ما له طابع جنائي، عاماً كان أو خاصاً، ومنه مخالفة قانون المياه، [1] وأعوان شرطة المياه الذين يندرجون في نطاق الشرطة الإدارية من حيث الأصل.

فالفكرة المراد مناقشتها تتجلى في مهام وأدوار الأجهزة المختصة بمعاينة مخالفات قانون الماء (المبحث الأول) وكذلك طبيعة العقوبات المطبقة على المخالفين (المبحث الثاني) وذلك من أجل التمييز بين ما هو إداري وما هو قضائي.

.....

[1] - إدريس الضحاك، الماء والقانون (الموارد- النظام القانوني- النزاعات)، مطبعة الأمنية، الطبعة الثانية، الرباط، 2020، ص 7.

[2] - إدريس الضحاك، مرجع سابق، ص 103.

ولا يجوز لهم مباشرة المسطرة في قضايا جنائية أو مخالفات لا تعتبر من تلك المنصوص عليها في هذا القانون. فهم لا يستطيعون القيام بكل المهام الموكلة لضباط الشرطة القضائية كإلقاء القبض وتفتيش...

4. صعوبة ضبط حالة التلبس بالمخالفة نظراً لأن المخالفة قد تستغرق دقائق فقط.

المبحث الثاني: طبيعة العقوبات المطبقة على المخالفين

تم تنظيم العقوبات في سبعة عشرة مادة، وقد ميز القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء بين نوعين من العقوبات المطبقة على المخالفين، الأولى ذات طبيعة إدارية من اختصاص وكالة الحوض المائي (المطلب الأول) فيما الثانية ذات طبيعة قضائية من اختصاص القضاء (المطلب الثاني)

بالرجوع إلى المواد المنظمة للعقوبات، وإذا قمنا بعملية حسابية نجد أن هناك أربعة مواد تتضمن عقوبات إدارية نذكرها على التوالي المادة: 141، 142، 143 و 144 ويرجع سبب تطبيق العقوبة الإدارية إلى عدم احترام نظام الترخيص ونظام الامتياز.

وهكذا، تنص المادة 141 " يؤدي استخراج مواد البناء المشار إليها في المادة 28 بدون ترخيص إلى قيام المخالف بأداء غرامة تقدر ب 500 درهم عن كل متر مكعب من المواد المستخرجة "

وحسب المادة 28 الفقرة 10 منها، " إنجاز تجويفات بالملك العمومي المائي كيفما كانت طبيعتها لا سيما استخراج مواد البناء من مسيل مجاري المياه شريطة أن لا تتعدى مدة الاستخراج سنة واحدة ومراعاة القانون المتعلق بالمقالع " نلاحظ أن العقوبة تدخل في نطاق الشرطة الإدارية، وتدخل الإدارة يكون عن طريق قرار إداري ألا وهو قرار الترخيص. ويعلن عن هذه الغرامة من طرف وكالة الحوض المائي بمقتضى أوامر بالتحصيل بناء على محاضر المعاينات المحررة من طرف الأعوان المكلفين بشرطة المياه.

والسؤال الجوهرى الذي يثار في هذه الحالة، عندما تُرسل المحاضر من طرف الإدارات المعنية إلى النيابة العامة، هل سيتم تحريك المتابعة بشأن نفس هذه المخالفة؟ ففي حالة تحريكها نصبح أمام عقوبتين في فعل واحد، ونكون أمام خرق واضح للمبدأ القانوني " لا يعاقب الفعل الواحد مرتين " المادة غير واضحة بخصوص هذه الحالة.

وحسب المادة 142، تأمر وكالة الحوض المائي بإغلاق النقط المائية التي تصبح غير قانونية أو قد تكون منجزة بدون ترخيص. وإذا لم يتم الامتثال لأوامر الوكالة، بعد إعدار يمكن تخفيض أجله في حالة الاستعجال إلى أربع وعشرين ساعة، وللوكالة أن تتخذ تلقائياً وعلى نفقة المخالف الإجراءات الضرورية، بالإضافة إلى ما يتطلب الأمر من عقوبات.

ويؤدي المخالف إذا تعلق الأمر بالمدارات السقوية المجهزة من طرف الدولة لمقتضيات استعمال مياه هذه المدارات ضعف الأتاة المستحقة عن الأمتار المكعبة المجلوبة بكيفية قانونية، ويفترض أن الجلب غير القانوني قد وقع طول مدة العشرة أيام السابقة عن ضبط المخالفة.

المطلب الثاني: أعوان شرطة المياه

يُعهد بمعاينة المخالفات إلى أعوان شرطة المياه والمُعنيين لهذا الغرض من طرف الإدارة ووكالات الأحواض المائية والمؤسسات العمومية الأخرى المعنية، إذ يتم تعيينهم بقرار لكل من السلطات الحكومية المكلفة بالماء والفلاحة والصحة، ومديري وكالات الأحواض المائية والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، كل واحدة منها بالنسبة للموظفين التابعين لها[3].

وقبل مباشرة أعوان شرطة المياه مهامهم، يتعين عليهم أداء اليمين القانونية، لكي تكتسب المحاضر التي يُحررونها قوتها الثبوتية. ويُسمح لهم بالولوج إلى الآبار والأثقاب وأية منشأة أو تجهيزات أخرى لاستعمال واستغلال الملك العمومي المائي (المادة 132).

ويمكن معاينة المخالفات بكل وسيلة مناسبة، لا سيما أخذ عينات. ويتربط عن هذه المخالفات تحرير محاضر. ويجب إعداد محضر المعاينة طبقاً لمقتضيات القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية.

ويجب عليهم تقييد هذه المخالفات والمعاينات فوراً في سجل مرقم وموقع تمسكه لهذه الغاية الإدارة أو وكالة الحوض المائي أو المؤسسة العمومية التابع لها هؤلاء الأعوان.

ويتعين على الإدارة ووكالات الأحواض المائية والمؤسسات العمومية الأخرى المعنية التابع لها الأعوان المكلفون بشرطة المياه بتوجيه المحاضر مباشرة إلى النيابة العامة المختصة داخل أجل 10 أيام عمل ابتداء من تاريخ معاينة المخالفة.

ومنح القانون أعوان شرطة المياه في حالة التلبس بالمخالفة صلاحية إيقاف الأشغال والحجز على الأدوات والأشياء التي كان استعمالها أساس المخالفة وإيداعها بالمحجز، كما يمكنهم عند الضرورة طلب القوة العمومية طلباً للمؤازرة.

وبناء على ما ذكر نثير الملاحظات التالية:

1. طبيعة العلاقة بين أعوان شرطة المياه والنيابة العامة، هل يخضعون لسلطة وتعليمات النيابة العامة؟ لا نعتقد ذلك فهم مجرد أعوان إداريين منحهم القانون بعض مهام الشرطة القضائية، فالمحاضر التي يحررونها ترفع إلى الإدارات التابعين لها، وهذه الأخيرة ترسلها إلى النيابة العامة.
2. ما مصير المحاضر التي تتعلق بالمخالفات الإدارية، هل يجب توجيهها إلى النيابة العامة؟ القانون لم يتطرق لهذه الحالة.
3. أعوان شرطة المياه يتمتعون ببعض مهام الشرطة القضائية، والمتمثلة في معاينة مخالفات القانون 36.15 المتعلق بالماء، في حدود ما لهم من سلطات واختصاصات بمقتضى هذا القانون.

.....

[3]- المادة الأولى من مرسوم 14 شتنبر 2018 المتعلق بتحديد شروط وكيفية تعيين أعوان شرطة المياه ومزاوالتهم لمهامهم، الجريدة الرسمية عدد 6712، 27 شتنبر 2018، ص 8393.

ويبقى السؤال مطروحاً حول حق وكالة الحوض المائي أن تتصرف في المحضر عن طريق الصلح مثلاً الذي يسمح به قانون 36.15 للوكالة في مادته 154 بالنسبة للمخالفات البيئية. بعبارة أوضح هل تكون الوكالة ملزمة بتوجيه المحضر للنيابة العامة قبل إجراء الصلح حتى إذا تصالحت مع المخالف عند ذلك تخبر النيابة العامة، وبالتالي لا يحق للوكالة التصالح وحفظ المحضر دون توجيهه للنيابة العامة أصلاً؟

بالرجوع إلى القانون 11.03 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة، نجده ينص على أنه لا يجري الصلح إلا بعد الحكم النهائي. يتبين أن المصالحة المشار إليها في المادة 154 تتعلق فقط بالمخالفات البيئية.

أما مخالفات القانون المتعلق بالمياه والتي تخص المياه المخصصة للاستعمال الغذائي، أو للمياه الطبيعية المعدنية، أو لمياه العيون، أو مياه المائدة يعاقب عليها بمقتضى القوانين المتعلقة بالزجر عن الغش في البضائع، على أساس القانون في هذه الحالة لاعتبار الماء بضاعة يجب حمايتها قانوناً لتحقيق سلامتها لاستهلاك [4].

ومما لا شك فيه أن غرض المشرع من إحداث جهاز شرطة المياه، يروم بالأساس المحافظة وحماية الثروة المائية من التلوث وسوء الاستعمال، فتدخل الدولة في تنظيم المياه الهدف منه تحقيق الأمن المائي. وتفاعلاً مع كل ما تقدم نثير الملاحظات التالية:

1. جهل عدد مهم من فئات المجتمع للقانون 36.15 ونصوصه التطبيقية، فالإدارات المعنية مدعوة للتعريف أكثر بأحكام هذا القانون.
2. اختلاف التفسيرات التي تعطى لبعض مواد الغامضة وخصوصاً المتعلقة بشرطة المياه.
3. باعتبار شرطة المياه أضحت العين الساهرة على حماية الرصيد المائي الوطني، إلا أن أعوان هذه الشرطة لا يزالون غير معروفين لدى العموم، ومنه يجب تخصيص أيام تعريفية لهذا الجهاز وأدواره المهمة.
4. يظهر تعدد المتدخلين، إن على مستوى المعاينة والبحث التمهيدي بصفة عامة، أو على مستوى القرارات والأحكام المتعلقة بارتكاب مخالفات قانون الماء، ولتجاوز هذه الإشكالية فالمغرب بحاجة إلى إقرار شرطة بيئية متعددة التخصصات.

وهذا لا يمس بالعقوبات الواردة في هذا القانون والتشريعات الأخرى، غير أنه في حالة العود تنتقل هذه الأتاوة من الضعف إلى ثلاث مرات للأتاوة العادية وإذا عاود مرة أخرى يمكن حرمان المنتفع من استعمال المياه حتى نهاية موسم السقي.

أما المادة 143، فقد منحت للوكالة إمكانية تعليق الأشغال أو إيقافها نهائياً إذا أنجزت بدون ترخيص، ويتعلق الأمر بحفر الآبار وإنجاز الأثقاب وإقامة منشآت فوق الملك العمومي المائي لاستعمال هذه المياه في المطاحن والحواجز والقنوات مثلاً وتحويل مجاري المياه أو توسيعها وما في حكم ذلك.

المطلب الثاني: العقوبات القضائية

خصص القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء حيزاً هاماً لعقوبات ذات طبيعة قضائية، وتتكون هذه العقوبات من الغرامات أو العقوبات السالبة للحرية، وهي إما عقوبات مخالفات وإما عقوبات جنح. وما يمكن ملاحظته أن هذه العقوبات أغلبها تدخل في خانة الجنح، يتضح أن القانون الجديد للماء قلص من العقوبات التي تدخل في خانة المخالفات كما كان منصوص عليه في القانون السابق 10.95 المتعلق بالماء، بإقدام المشرع على الرفع من خطورة الجريمة الهدف منه ردع المخالفين من أجل تحقيق حماية فعالة للملك العام المائي.

وكما هو معلوم، فالمخالفة هي كل الجرائم التي يعاقب عليها القانون الجنائي من خلال الفصل 18: الاعتقال لمدة تقل عن شهر والغرامة من 30 درهم إلى 1200 درهم. وينص القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء على نوع هذه العقوبة من خلال المادة 137 التي تعاقب بغرامة من 250 إلى 1000 درهم كل من يجعل بأية وسيلة كانت أعوان شرطة المياه في استحالة القيام بمهامهم، لا سيما عبر منعهم من الولوج إلى مكان المخالفة وأو رفض مداهم بالمعلومات المرتبطة بالمخالفة.

أما بخصوص الجنحة فهي تلك الجريمة التي يعاقب عليها القانون الجنائي المغربي من خلال نص الفصل 17 والمحددة عقوباتها عامة من شهر إلى غاية خمس سنوات. ونجد تواجد عقوبات الجنح بشكل مهم في قانون الماء، نذكر منها ما جاء في نص المادة 145 التي تعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر وبغرامة من 1000 إلى 5000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من عمد إلى جلب مياه قنوات أو أنابيب نقل أو توزيع الماء دون إذن مسبق من المُوْخول له تسيير هذه القنوات والأنابيب من طرف الإدارة.

.....

[4]- إدريس الضحاك، الماء والقانون (الموارد- النظام القانوني- النزاعات)، مطبعة الأمنية، الطبعة الثانية، الرباط، 2020، ص 105.

محمد الكيحل

أستاذ باحث بالمعهد الجامعي للدراسات
الإفريقية والأوروبية متوسطة والإيبيروأفريقية،
جامعة محمد الخامس بالرباط



فعلى المستوى المركزي هناك مجموعة من الوزارات والمؤسسات العمومية تقوم بأدوار مهمة وحيوية في هذا المجال، كما تتوفر العديد من الوزارات على مصالح خارجية تعمل على مستوى العمالة أو الإقليم لها نظريا أهمية كبرى في حماية الموارد المائية. وعلى المستوى الجهوي والمحلي هناك وكالات الأحواض المائية والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي فضلا عن الدور الهام الذي تضطلع به الجماعات المحلية التي تتوفر على عدة اختصاصات تدخل ضمن مجال تدبير كمرفق الماء والتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة وتدبير مختلف أصناف النفايات. وإلى جانب الإدارات المركزية والترابية يمكن إضافة الأجهزة العمومية أو شبه العمومية وحتى الخاصة التي تقوم بأنشطة علمية وتقنية ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بتدبير هذا المجال.

وقد كان من الطبيعي أن يترتب عن هذه الوضعية تعدد في الاختصاصات حيث لم تفلح المنظومة القانونية المطبقة في مجال تدبير الماء في تحديد الاختصاصات الموكولة إلى كل جهة على حدة، سواء على المستوى القطاعي أو الترابي، وهو ما نتج عنه تداخل الاختصاصات بين مستويات محلية وإقليمية وجهوية فيما بينها من جهة، وبينها وبين الدولة ممثلة في القطاعات الوزارية ذات الاختصاصات المركزية والتنفيذية في هذا المجال من جهة أخرى. ولا تتجلى تدخلات المرافق الإدارية المتشعبة فقط على مختلف المستويات الجغرافية والمؤسسية (المركزية، الجهوية، المحلية)، وإنما تنصب أيضا على مهام متنوعة للغاية ذات طبيعة سياسية واقتصادية وتقنية وبيئية وصحية وذلك في إطار تضامن وتآزر مختلف الأجهزة الإدارية لتلبية مختلف الحاجيات المتزايدة على الماء من قبل السكان والقطاعات الإنتاجية. ومن ثم فإن تعدد المتدخلين وتعدد الاختصاصات الممنوحة لديهم نجم عنه في آخر المطاف غياب التنسيق فيما بينهم وعدم قدرتهم على القيام بالمهام المنوطة بهم نتيجة لتعدد الرؤى والمقاربات وتنوع الاختصاصات والتدخلات الميدانية حيث نجد بأن الكل يتدخل في كل شيء.

نحو مقاربات بديلة في مجال تدبير الماء

أولا: مظاهر محدودية تدبير الموارد المائية

بالنظر إلى الطابع الأفقي لمجال الماء وتعدد استعمالات الموارد المائية، فقد فرض هذا الوضع تعدد المتدخلين إذ يصعب على أي جهاز حكومي بمفرده التحكم في تدبير هذا المجال حيث نجد أن هناك مجموعة من القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والمصالح الإدارية تناط بها القيام ببعض المهمات المائية. لذلك فإن الأجهزة المكلفة بقطاع الماء سواء على الصعيد المركزي أو الجهوي والمحلي تعاني من جملة من الاختلالات كتداخل الاختصاصات وانعدام التنسيق فيما بينها وكذا عدم تفعيل دور بعض المؤسسات والمجالس الاستشارية. كما أن واقع تدبير الماء يكشف عن العديد من حالات التقصير الإداري البين والمتكرر الذي يرجع إما، إلى تشتت القواعد والمؤسسات المتدخلة، أو نتيجة للتسامح الذي تبديه السلطات العمومية اتجاه بعض المخالفات والجنح المرتكبة في حق الملك العام المائي، أو بسبب الإصدار المتأخر للنصوص التطبيقية وصعوبة وضع المعايير البيئية في ظل المعارضة التي تبديها بعض القطاعات الإنتاجية.

وإذا كانت طبيعة هذا المجال الحيوي وخصوصيته بالنسبة للمغرب قد فرض التعدد في إحداث الهياكل الإدارية، فإن هذا التعدد قد نجم عنه التداخل في الاختصاصات وغياب التنسيق بين كافة الفاعلين المتدخلين، مما جعل دورهم في تنفيذ السياسة المائية وتتبّع ومراقبة وتقييم نتائجها يتسم بالمحدودية وعدم الفاعلية. ويزداد هذا الوضع تعقيدا في ظل تشتت الاختصاصات وتضاربها في كثير من الأحيان وفي ضعف الوسائل المالية والتقنية والبشرية المناسبة. ومن خلال دراسة التنظيم الإداري المتعلق بالماء وكذا الوقوف على اختصاصات الفاعلين الحكوميين المتدخلين، يتبين أن هذا المجال تعترضه العديد من الصعوبات الهيكلية والقطاعية حيث يلاحظ أن جل القطاعات الوزارية والمؤسسات والوكالات العمومية تواجه عموما صعوبات تمنعها من تأدية اختصاصاتها والقيام بمهامها على أكمل وجه. يمكن إجمال أهم الاختلالات الهيكلية والمؤسسية فيما يلي:

-تعدد المتدخلين والتداخل في الاختصاصات: بما أن مجال الماء يعتبر نقطة التقاء مجموعة من السياسات العمومية المعتمدة من قبل العديد من المؤسسات والمرافق العمومية والقطاعات الإنتاجية والمقاولات ذات النفع العام أو الخاص، فقد كان عرضة للعديد من التدخلات حيث ظل مجال الماء يخضع في تدبيره وتسييره للعديد من الأجهزة الإدارية سواء على مستوى التوزيع الترابي والجغرافي أو على مستوى الاختصاصات وتوزيع الأدوار. فمنذ فترة الحماية وإلى غاية اليوم ظلت الاختصاصات المائية موزعة على بنيات وهياكل عديدة وعلى مستويات مختلفة كل حسب اختصاصاته والأدوار المنوطة به في هذا المجال الحيوي فليس هناك جهاز إداري وحيد مكلف بصفة مطلقة وحصرية بالاختصاصات السياسية والتنظيمية والإدارية التي تمس مجال الماء.

وبالإضافة إلى إشكالية التداخل في الاختصاص والتضارب في اتخاذ القرارات، يعاني مجال تدبير الماء من هيمنة الوزارات الأقدم واحتكارها لاختصاصات واسعة وموارد مالية وتقنية ومعدات لوجيستكية كبيرة بالمقارنة مع الوزارات التي تم إحداثها في السنين الأخيرة بالرغم من توفرها على اختصاصات ومهام مائية في غاية الأهمية.

-مركزية السلطات والاختصاصات: ظل قطاع الماء يهتم به عدة فاعلين في إطار علاقات متشابكة وغير متسقة. كما لازال هذا القطاع يخضع لهيمنة القطاعات الحكومية الرئيسية مما يعكس وجها من الصراع القائم بين القطاعات الإنتاجية وأصحاب النفوذ والقرار الاقتصادي والاجتماعي حول الماء. وتطرح مسألة مركزية السلطات والاختصاصات في مجال تدبير الماء نفسها بحدة كبيرة؛ فغالبا ما يتم تركيز السلطات في يد الوزارات والأجهزة والمصالح الإدارية وما في حكمها وإهمال الأقاليم والمناطق الإدارية التي تشكل إحدى الركائز الأساسية لتنفيذ استراتيجية تدبير وحماية الموارد المائية، حيث ظلت المصالح الإدارية سواء على المستوى الجهوي والمحلي أو الصعيد الجغرافي أو الحوض المائي تتلقى التشريعات والتوجيهات والتعليمات من السلطة المركزية دون معرفة هذه السلطة للمواقع الذي تعيشه الأقاليم والمناطق، علما أن هذه المصالح ظل يغلب عليها الضعف المالي والفني في تحسين فعالية التسيير وهو ما أثر سلبا على تنفيذ مختلف المخططات والبرامج المائية وكذا ضمان تطبيق فعلي للتشريع المائي والمعايير البيئية ذات الصلة بتدبير الثروة المائية وحمايتها من كل الشوائب.

ضعف التنسيق بين الفاعلين المتدخلين: من الطبيعي أن يؤدي التداخل في الاختصاصات إلى ضعف في التنسيق بين مختلف الفاعلين المتدخلين. والواقع أن ما يميز التدبير الإداري المغربي بصفة عامة والتدبير الإداري المعتمد في مجال الماء على وجه الخصوص، هو عدم التنسيق فيما بين الهياكل الإدارية المتدخلة سواء تلك التابعة للإدارة المركزية أو بينها وبين الإدارة المحلية أو بين هيئات الإدارة المحلية. فقد أدى تعدد الوظائف الإدارية وتعدد مهامها في جميع مناحي الحياة العامة إلى خلق العديد من الأجهزة تتولى الإشراف على هذه المهام مما يفرض بالضرورة وجود تنسيق ما بين هذه الأجهزة والمهام التي تقوم بها. علما أن توزيع المهام المائية وتشتتها بين العديد من الأجهزة الإدارية والمؤسسات العمومية والمصالح الإدارية وعلى كافة المستويات الترابية لم يكن اعتباطيا أو وليد الصدفة، بل أن ذلك يرتبط بموازين القوى داخل المجتمع وبالأوليات الاقتصادية والاجتماعية والخيارات السياسية والاستراتيجية للبلاد، مما يشنت الجهود المبذولة في هذا الشأن وينعكس سلبا على مستوى التنسيق الذي يبقى محدودا بسبب طغيان المقاربة القطاعية وغياب المقاربة الشمولية من قبل القطاعات المتدخلة حيث نجد كل وزارة تكتفي بمتابعة الاختصاصات الموكولة إليها دون محاولة تنسيق الجهود مع باقي الوزارات من أجل تلافي سلبيات عدم التنسيق.

عموما، فقد أدى التضارب في توزيع الأدوار واتخاذ القرارات الصادرة من تلك الجهات وعدم اتساقها فيما بينها في غالب الأحيان سواء من حيث الزمان أو المكان إلى تعقد المشاكل التي يتعدد الاختصاص بشأنها. كما أن إسناد معالجة مهام تدبير المياه والمشاكل المرتبطة بها لأكثر من وزارة وهيئة وجهاز ومصلحة وما في حكمها دون التركيز على مؤسسة فاعلة يجعلها غير قادرة على تنفيذ المهام الموكولة لها، خاصة في ظل غياب التنسيق بين مختلف القطاعات المتدخلة مما يؤدي إلى تعدد المخططات والبرامج التي غالبا ما تتحكم فيها النظرة الضيقة لأن كل قطاع ينظر إلى الماء من الزاوية التي تخدم مصلحته وتتوافق مع أهدافه مما يؤدي إلى عدم فاعلية ونجاعة المخططات والبرامج المعتمدة.

وبالتالي، فإن تعدد الاختصاصات بين الوزارات والأجهزة التنفيذية المعنية بتنفيذ التشريعات يولد تضارب تلك الاختصاصات ومن تم تضارب في القرارات الصادرة عن تلك الجهات وعدم اتساقها فيما بينها. كما أن التشابك في الصلاحيات والوظائف واختلاطها وتقاطعها يترتب عنه في آخر المطاف تضارب في الأدوار والأنشطة والمجهودات وازدواجية في الأعمال والمشاريع. وبالنتيجة تشتت الجهود وتضيع المصلحة العامة بين مختلف هذه الجهات نتيجة هذا التعدد وهذه الازدواجية.

كما يؤدي هذا الأمر، إلى الانحراف عن الأهداف التشريعية المبتغاة من وراء تنفيذ تلك التشريعات، علما أن كل جهة إدارية متدخلة في هذا المجال الحيوي تنظر للمشكلة من الزاوية التي تهمها وتخدم مصلحتها والمعلومات المتوفرة لديها مما يترتب عنه عرقلة تنفيذ المخططات والبرامج المعتمدة بالنظر إلى تعدد رؤى ووجهات نظر كل الأطراف المتدخلة، فضلا عما ينجم عن إشكالية التداخل في الصلاحيات والاختصاصات وتشابكها من تنازع في تدبير مختلف المهام المائية وكذا التردد والتعاس والإحجام أحيانا عن ممارسة وظائف معينة بدعوى اختصاص جهة أخرى. وكل ذلك يؤدي في آخر المطاف، إلى ضياع للجهد والوقت والمال وقد أثبتت إحدى الوثائق الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن مشاكل تنفيذ القوانين عادة ما تظهر "عندما تجزأ المسؤوليات/ أو تتداخل وتتضارب الاختصاصات والعمليات بين عدد من المؤسسات.

وقد زاد من ترسيخ الاختلالات الإدارية والمؤسسية عدم الاستقرار الذي خضع له الجهاز الإداري المكلف بمجال تدبير الماء، حيث يعد قطاع الماء من القطاعات التي عرفت ترحالا وانتقالا فيما بين العديد من الوزارات. وقد كان من نتائج هذا التعدد والترحال، أن الإدارة المركزية المكلفة بالقطاع لم تستطع خلق الوسائل والسبل الكفيلة لازدهاره ولم تتمكن من تنظيم محكم للموارد المائية وإدارتها بشكل معقلن وبالشكل الذي يتلاءم مع النمو الاقتصادي والاجتماعي والديموغرافي المتسارع.

إن تدبير ميدان الماء أصبح اليوم يتجاوز المفهوم التقني الضيق إلى أبعاد أخرى أكثر شمولاً واتساعاً مرتبطة بالتنمية المستدامة والمحافظة على البيئة والمواطنة وحقوق الإنسان والحكامة الجيدة. وبالتالي، فإن كسب الرهانات المائية، والتي تبقى أولوية الأولويات لضمان الأمن الغذائي والأمن القومي المغربي في مفهومه الشامل، لا يمكن أن يتحقق إلا عبر تصور ميدان الماء كدائرة تتقاطع مع الدائرة الكبرى وهي دائرة إعداد التراب الوطني وحماية البيئة والتنمية المستدامة وضمان حقوق الإنسان في مفهومها الشامل.

إن التحديات المائية التي تواجه بلادنا حالياً ومستقبلاً تستلزم، أكثر من أي وقت مضى، مراجعة عميقة لمناهج وآليات التدبير المائي ونهج مقاربة شاملة ومندمجة للمسألة المائية مقارنة تراعي الجوانب المتعلقة باستعمال الموارد المائية باعتبارها منافع استهلاكية وعوامل للإنتاج وتأخذ في الحسبان أهميتها البالغة كجزء من المحيط الطبيعي ومحدد أساسي في التوازنات البيئية وحقا من حقوق الإنسان يجب حمايته من كل الشوائب. إن تدارك الدولة لحقيقة الوضع المائي والبحث عن الطرق الممكنة للخروج من دائرة الأزمة المائية القائمة والقادمة تجعل من التدبير العقلاني للموارد المائية السبيل الوحيد لضمان التوازنات البيئية والمحافظة على فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، الأمر الذي يحتم وضع استراتيجية وطنية يكون من ضمن أهدافها مراجعة العلاقة القائمة بين الدولة والجماعات الترابية ووكالات الأحواض المائية وبصفة عامة بين المركز والأطراف، عبر التنسيق الفعال بين كافة الوحدات الإدارية المكلفة بتدبير الموارد المائية سواء على الصعيد المركزي أو الجهوي مع توظيف أساليب تدبير جديدة قائمة على مبادئ الحكامة الجيدة.

كما يجب أن تتلاءم التدابير المتخذة لتقويم السياسة المائية مع أحكام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ومقتضيات المادة 31 من الدستور الذي تنص بصريح العبارة على حق المواطن في الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة وكذا حقه في التنمية المستدامة. فالسلطات الحكومية المعنية بمجال تدبير الماء أصبحت ملزمة بموجب المواثيق والمعاهدات الدولية والوثيقة الدستورية بضرورة توفير الضمانات القانونية والقضائية الكفيلة بضمان الحق في الماء وكل الحقوق المتفرعة عن هذا الحق، كما هو منصوص عليه في الاتفاقيات والمواثيق الدولية وخاصة في المادتين 11 و12 من العهد الدولي. فلا يكفي التنصيص على حق الوصول إلى الماء في صلب الدستور، بل أن ضمان هذا الحق يتطلب توفير الشروط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية المناسبة وتوفير الضمانات الكفيلة بتمكين كافة المواطنين وخاصة الفقراء منهم من الحصول على كمية من الماء تكون كافية ومأمونة ومقبولة مادياً. فحق الإنسان في الماء هو حق لا يمكن الاستغناء عنه للعيش عيشة كريمة فهو شرط مسبق لإعمال حقوق الإنسان الأخرى.

كما أن الواقع السياسي المغربي يزد من صعوبة التنسيق، نظراً للاختلافات الإيديولوجية بين الأحزاب السياسية التي ينتمي إليها الوزراء. ولذلك فإن تمتع كل وزارة باستقلالها اتجاه الأخرى وأداؤها لاختصاصاتها في نطاقها المحدد يحد من فعالية التدخلات المعتمدة في مجال تدبير الماء التي ينبغي أن تتم انطلاقاً من رؤية شمولية في إطار منسجم ومتناسق. وحتى لو كانت الوزارات المسؤولة بالتدبير القطاعي لمرفق الماء تضم وحدات للمياه، فإن ذلك لا يعفيها من الاندماج والمساهمة في رسم وإعداد وتنفيذ استراتيجية مائية شمولية تتسم بالنجاعة والفاعلية قصد الحد من مختلف أشكال التلوث وسوء التدبير الذي تتعرض له الثروة المائية سواء من حيث الكم أو النوع.

ثانياً: مساهمة في بلورة مقاربات وأنماط تدبير بديلة للثروة المائية

إن السياسة المائية الوطنية المتبعة قد حققت، دون شك، عدة مكتسبات للوطن في إطار تحقيق أمنه المائي غير أنه أصبح اليوم من اللازم تعزيز المكتسبات وتأهيل نظام التدبير المائي وجعله أكثر ملاءمة مع التحولات التي يعرفها المجتمع والمجال المغربي، وكذلك لمواكبة المستجدات التي يعرفها المحيط الدولي والتحولات المناخية. إن الخطوات اللازمة لرفع التحديات المائية متعددة ومعروفة وتتردد على كل الألسن داخل المحافل المتخصصة والدوائر المعنية، وهي خطوات وإجراءات تجمع بين صيانة وحماية ما هو قائم، وبين البحث عن موارد وطرق استغلال وتدبير جديدة، وبين النظم والصيغ القانونية والمؤسسية والمالية والأنماط التدبيرية المناسبة.

لكن أي خطوة كيفما كان حجمها ومداها سوف تبقى غير ذات جدوى، إذا لم يتم مراجعة طرق التعامل مع الماء وغيره من الموارد الطبيعية والاقتناع الراسخ بأنه إرث وثروة وطنية للجميع الحق في الاستفادة منها، وفق سياسة واضحة في ميدان إعداد التراب الوطني، وفي إطار سياسة ترابية مبنية على صيانة واستدامة الموارد الطبيعية، وعلى مبادئ الفعالية والجدوى الاقتصادية، وعلى الإنصاف والعدالة الاجتماعية، وعلى المشاركة الفعلية لكل الأطراف الفاعلة في مجال تدبير الماء ومختلف مكونات المجتمع؛ أي في إطار ترسيخ حكمة بيئية باعتبارها الإطار الأنسب لتجاوز مختلف الاختلالات القطاعية والهيكلية التي تعترى مجال تدبير الماء.

ولاشك أن التفكير في معالجة مختلف الصعوبات القطاعية والهيكلية التي تعترى مجال تدبير الماء ببلادنا، لا بد وأن ينطلق من تغيير مقاربة الدولة ونظرة الفرد إزاء الموارد المائية حيث يتعين على الدولة تجاوز النظرة الضيقة القطاعية التي ظلت تعالج في إطارها المسألة المائية، وتبني مقاربة شمولية تعالج هذه المسألة في إطارها الشمولي، باعتبارها منظومة قائمة الذات وذات تفاعلات جدلية مع العديد من المنظومات ذات الارتباط الوثيق بها كالمنظومة العقارية والحضرية والصحية والبيئية ومنظومة الإنتاج والاستهلاك.

والتدبير العمومي للماء بدوره يتطلب عنصر الجودة بل أكثر من باقي المجالات الأخرى، نظرا للأهمية التي يحتلها الماء في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وفي المحافظة على التوازنات البيئية وصحة السكان وعلى إطار عيش الكائنات الحية بشكل عام.

لذلك، فإن نجاح أية سياسة مائية يقتضي بالضرورة مشاركة جميع الفاعلين المتدخلين وكافة المستهلكين من مؤسسات ومقاولات عمومية وقطاعات صناعية وإنتاجية التي يقع على عاتقها مسؤولية كبيرة في إنجاح الإصلاحات المائية، وذلك عبر اعتماد أنماط صناعية وإنتاجية مسؤولة في مجالات التمويل والاستغلال والإنتاج والتدبير تستجيب لمستلزمات حماية البيئة، وتشجيع التنمية النظيفة والاقتصاد الأخضر، وترسيخ قيم التنمية المستدامة، وتكريس مقاربة النوع الاجتماعي، والتدبير التشاركي القائم على الشراكة والتعاون ومبادئ ومعايير الحكامة الجيدة، والانتقال من مرحلة التدبير المائي التحكمي والموجه من الدوائر المركزية، إلى التدبير اللامركزي العادل والمنصف والمنسجم مع اختيارات التهئية وإعداد التراب ضمن الحكامة الترابية والحكامة البيئية التي تعمل السلطات الحكومية على إرساء أسسها في الآونة الأخيرة.

فالماء ضروري لتحقيق العديد من الأغراض المختلفة لإعمال العديد من الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية، فإلى جانب استخداماته للأغراض الشخصية والمنزلية فالماء ضروري مثلا لإنتاج الغذاء (الحق في غذاء كاف) وضمان الصحة البيئية (الحق في الصحة) والماء كذلك ضروري لتأمين سبل العيش (الحق في كسب الرزق من خلال العمل) والتمتع ببعض الممارسات الثقافية (الحق في المشاركة في الحياة الثقافية). كما أن توفير كمية كافية من الماء المأمون هو أمر ضروري لمنع الوفاة بسبب فقدان جسم الإنسان للسوائل والحد من مخاطر الإصابة بأمراض منقولة بالمياه كما أنه ضروري للاستهلاك والطهي والمتطلبات الصحية الشخصية والمنزلية... الخ.

لقد أصبحت السلطات العمومية ملزمة أكثر من أي وقت مضى بضمان حق كل مواطن من الماء بشكل معقول وكاف حيث ينبغي أن تكون عناصر الحق في الماء كافية لصون كرامة المواطن وحياته وصحته. ولا ينبغي عدم تفسير كفاية الماء تفسيراً ضيقاً يقتصر على الناحيتين الكمية والتكنولوجية بل ينبغي معالجة الماء كسلعة اجتماعية وثقافية لا كسلعة اقتصادية بالدرجة الأولى. كما ينبغي أن تكون طريقة إعمال الحق في الماء مستدامة تضمن إمكانية إعمال ذلك الحق للأجيال الحالية والمقبلة. فالمغرب يدخل اليوم مرحلة حاسمة في علاقته ببيئته ويمكن القول بأن هذا الوعي بهذه المرحلة أصبح اليوم هما مشتركا بين الدولة وكل مكونات المجتمع. لكن التساؤل المطروح يتمثل في مدى استطاعة الدولة والمجتمع المدني على حد سواء على كسب الرهانات المائية التي تحمل في طيها وأبعادها تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية وصحية وجيواستراتيجية.. الخ، وكذا في مدى قدرتهما على ضمان الإعمال والممارسة الفعلية للحقوق البيئية الجديدة؟

إن الوضعية المائية ببلادنا توجد في موقف صعب وخرج، لا يمكن معها الحديث عن ترشيد الاستهلاك أو البحث عن موارد بديلة في ظل سيطرة الاستغلال غير العقلاني للمواطنين؟ والذي سيؤدي بدوره إلى إهدار هذه الموارد من جهة وتلويثها. فالبدائل التي تقدمها الدولة، وإن كانت تبين عن مجهودات جبارة، إلا أنها مع ذلك تبقى دون مستوى انتظارات المواطنين ولا ترقى إلى حدة وخطورة التحديات المائية المطروحة، وتبقى ورهينة وإلى حد بعيد بمدى ثقافتنا ووعينا نحن كأشخاص بأهمية المحافظة على هذه الثروة الثمينة والنادرة.

الواقع أن أي تدبير عمومي كيفما كان لا يمكن أن يفي بمتطلباته وبمتطلبات التنمية المستدامة بشكل تام وفعلي، إلا حينما يركز على عنصر الجودة باعتباره العنصر الأمثل الذي يساعد الإدارة على رفع إنتاجها وإنتاجيتها ويمكنها من التغلب على الإشكاليات والإكراهات التي تعترض سبيلها في إطار تدبيرها لأحد المرافق العمومية التي تضطلع بتسييرها.

جواد صديق
خبير في إدارة الموارد البشرية،
تعريب مريم بلحاج، إطار في وزارة الأوقاف
والشؤون الإسلامية



ومن أجل معالجة هذا الوضع الصعب المتمثل في نقص المياه، تم اعتماد العديد من الحلول، وكان أهمها إنشاء العديد من المؤسسات ذات الصلة بالمياه مثل مركز عمليات المياه المتكامل K-wate، وهو مركز مخصص لإدارة المياه في جميع أنحاء البلاد بحيث يشغل 33 سداً و16 قنطرة و25 محطة للطاقة الكهرومائية (78 مولداً بطاقة 1333 ميجاوات) و350 محطة قياس و184 محطة إنذار.

يستخدم المركز مجموعة أدوات الذكاء المائي لمياه كوريا ذكي لإدارة المياه يتكون من مجموعة أساسية من التقنيات الذكية المتكاملة، والتي تؤدي مجموعة متنوعة من مهام إدارة المياه، من قبيل نظام الحصول الآني على المعطيات الهيدرولوجية ومعالجتها، ونظام التنبؤ بالتساقطات، ونظام تحليل الفيضانات، ونظام إمداد الخزانات بالمياه، ونظام تشغيل التوليد المتكامل، وأدوات التنبؤ بالفيضانات والإنذار المتصلة بالقمر الصناعي، ونظام مراقبة كوارث المياه.

وينضاف معهد التقارب K-water مؤسسة أخرى أنشئت بغية توفير دعم للبحث والتطوير في مجال السياسة والبنى التحتية والتكنولوجيا وغيرها من المجالات الأخرى. ويتكون المعهد من ستة مراكز بحوث وهي:

- مركز بحوث السياسة والاقتصاد المائي؛
- مركز بحوث البنية التحتية؛
- مركز بحوث الموارد المائية؛
- مركز بحوث إمدادات المياه؛
- مركز أبحاث مرافق المياه؛
- مركز بحوث جودة المياه.

ومن بين أحد الإنجازات المهمة في هذا الصدد وجب الحديث عن إنشاء مياه كوريا K-Water لأكاديمية مياه كوريا K-Water Academy سنة 1982، بهدف تعزيز قدرة الموارد البشرية العاملة بالمؤسسة. وهي تعمل اليوم على النهوض بالتكوين في مجال المياه من خلال تقديم برامج للتكوين الحضوري وعن بعد لفائدة مهنيي المياه إلى جانب الخدمات الاستشارية، وقد أضحت شبكة لتكوين الخبراء في إدارة المياه، إذ تنظم الأكاديمية حوالي 850 دورة تكوينية

إدارة المياه في كوريا الجنوبية

تعد كوريا الجنوبية من بين الدول التي نجحت، إلى حد ما، في مواجهة التحدي المتمثل في إدارة المياه. فقد تمكنت سياستها المائية من تسجيل تغيير مستمر تناسب وتيرة تنميتها الاقتصادية. وكانت من أكبر الإنجازات التي تم تحقيقها في مجال تزويد المدن والمجمعات الصناعية بالماء، إنشاء السدود وأشغال إدارة المياه الإقليمية في إطار سياسة زيادة الكمية من المياه.

وكان الإنجاز الرئيسي الثاني هو تحسين جودة المياه وتعزيز القوانين المنظمة لتلك الثروة. بحيث تبنت كوريا منذ سنة 2000 سياسة الإدارة المتكاملة للموارد المائية (IWRM) في سبيل استخدام فعال للمياه. وهي بمثابة نهج مبتكر يوفر الماء آخذاً في الاعتبار السيورة الكاملة لدورة المياه، مع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارتها. ومن ثمة ظهرت إدارة المياه الذكية باعتبارها نظاماً جديداً، وهي منصة تجمع بين العديد من التقنيات لإيجاد حلول للمشاكل المتعلقة بالمياه.

كانت مدينة سوسان التابعة لمقاطعة جنوب تشونغ تشونغ أول من تبنى برنامج الإدارة الذكية للمياه. وذلك في محاولة للتغلب على آثار الجفاف طويل الأمد ونقص الموارد المائية التي أثرت على المنطقة، من خلال، وبشكل أساسي، منع التسربات على مستوى المرافق المائية القائمة وخطوط الأنابيب بدلاً من استثمار الكثير من المال في بناء السدود والخزانات على سبيل المثال.

وتكمن أهمية النظام في كونه يسمح بجمع المعلومات والمعطيات القيمة، مثل كمية التدفق في الوقت الفعلي وضغط المياه، عن طريق تركيب عدادات ذكية في كل نقطة من الشبكة التي تربط المعطيات بنظام تحكم مركزي. ولقد ساهم النظام بشكل إيجابي في تقليل نقاط التسرب المحتملة من خلال الكشف السريع عن التسربات وسدها ومواءمة معالجة ضغط المياه.

وقد تحقق تنفيذ مثل هذا المشروع من دون رفع تعريفية المياه بفضل حجم الفوائد التي نتجت عنه وخاصة على المدى البعيد، وذلك بفضل تخفيض حجم المساعدات التي تتلقاها السلطات المحلية من أجل مواجهة التسربات والاستجابة للكوارث وتطوير الأجهزة الذكية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه خلال سنة 1967، أنشئت مؤسسة الموارد المائية الكورية مياه كوريا (K-water)، والتي تحولت إلى مؤسسة نموذج في مجال إدارة المياه بمنطقة آسيا والمحيط الهادي، من أجل إدارة الموارد المائية في البلاد وكذا دعم تنمية الصناعات الثقيلة والكميائية ومشاريع المجمعات الصناعية.

وقد أوكل لمياه كوريا K-Water بحلول ثمانينيات القرن الماضي، مسؤولية الإدارة الشاملة للمشاريع المتعلقة بالموارد المائية بهدف التغلب على تحديات زيادة الطلب على المياه وتكرارها وزيادة شدة الفيضانات وفترات الجفاف التي تصيب البلاد.

في السنة يستفيد منها حوالي 53.000 مشارك. وإلى جانب برامج التكوين الداخلي المخصص للموظفين، تقدم الأكاديمية أيضا مجموعة البرامج التكوينية المصممة خصيصًا للحكومات المحلية والقطاع الخاص ومرافق تدبير المياه الأجنبية والمهنيين الدوليين في مجال المياه.

.....

المراجع:

[https://events.development.asia/materials/20170515/K-water Integrated Water Operation Center](https://events.development.asia/materials/20170515/K-water%20Integrated%20Water%20Operation%20Center)
-[https://development.asia/case-study/Sustainable Water Management for Smart Cities](https://development.asia/case-study/Sustainable%20Water%20Management%20for%20Smart%20Cities)
-South Korea's Experience with Smart Infrastructure Services: Smart Water Management | Publications (iadb.org)
-<https://development.asia/explainer/what-smart-water-management>

أسامة ججة
باحث في القانون العام والعلوم السياسية



ملخص أهم ما جاء في تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول الماء

استخلص المجلس الأعلى للحسابات في تقريره السنوي برسم سنتي 2019 و 2020 مجموعة من الملاحظات والتوصيات التي تهم قطاع الماء. واستهل التقرير بمعلومة تدق ناقوس الخطر حول الموارد المائية التي تتوفر عليها المغرب، إذ تقدر بحوالي 22 مليار متر مكعب في السنة، وهو بذلك يصنف من بين العشرين دولة الأكثر "إجهادا" في العالم من حيث توفر هذه الموارد، إذ يبلغ النصيب السنوي للفرد من الموارد المائية حوالي 620 متر مكعب. وهذه الوضعية تضع المغرب تحت عتبة الندرة المزمنة، والتي قد تتدهور في أفق سنة 2050 لتصل لعتبة الندرة المطلقة المتمثلة في 500 متر مكعب للفرد.

وفيما يلي ملخص للوضعية الراهنة لقطاع الماء والتحديات التي تواجهه، وكذا أبرز توصيات المجلس الأعلى للحسابات:

1. تعبئة الموارد المائية وتنميتها

- توزيع بنيوي غير متوازن للموارد المائية بين الأحواض المائية:

يتسم الوضع المائي بتوزيع بنيوي غير متوازن بين الأحواض المائية من حيث الإمدادات السنوية بالمياه، بالإضافة لتفاوتات كبيرة في الزمن وكذا بين المناطق. وينجم عن ذلك وجود فائض في بعض الأحواض يتم أحيانا تصريفه في البحر مع عدم الاستفادة منه، بالمقابل تعاني بعض المناطق الأخرى من صعوبة توفير موارد مائية من أجل السقي وفي بعض الحالات من أجل الشرب.

- تفاوتات بين العرض والطلب:

في سياق يتسم بالإجهاد المائي، تبلغ كمية الموارد المائية المتاحة والقابلة للاستغلال المستدام 14.5 مليار متر مكعب سنويا، في حين تبلغ كمية الموارد المستعملة 13.8 مليار متر مكعب سنويا. غير أن المياه الجوفية يتم استغلالها بشكل مفرط، بحيث تبلغ كمية الموارد المائية المستنزفة وغير القابلة للتجديد 1.1 مليار متر مكعب في السنة، مقابل كمية تناهز 1.7 مليار متر مكعب سنويا من المياه السطحية المعبأة مسبقا بواسطة السدود دون أن يتم استعمالها.

- استنزاف المياه الجوفية:

يؤدي نقص المياه في الأحواض المائية إلى استغلال مفرط للمياه الجوفية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المغرب يتوفر على 130 فرشة مائية سطحية و 32 فرشة مائية عميقة، غير أن الاستغلال المفرط لهذه المياه يؤدي إلى عجز تراكمي يقدر بنحو 1.1 مليار متر مكعب سنويا. في هذا الإطار، لوحظ عدم تمكن المتدخلين العموميين من إبرام عقود للمياه الجوفية من أجل ضمان الاستخدام المستدام للمياه والحفاظ عليها.

- تأثير توحد السدود وقصور في مردودية الشبكات:

تواجه تعبئة الموارد المائية ظاهرة توحد السدود التي تؤدي إلى تناقص السعة التخزينية الإجمالية للسدود بما يقدر ب 75 مليون متر مكعب سنويا. و يتراوح معدل توحد السدود من حوالي مليون إلى 18 مليون متر مكعب في السنة، وذلك حسب الطبيعة المورفولوجية للأحواض المائية والغطاء النباتي.

- التأخر في تعبئة مصادر المياه غير الاعتيادية:

أمام تناقص هامش المرونة في تعبئة موارد المياه الاعتيادية، من شأن اللجوء إلى المصادر غير الاعتيادية إتاحة إمكانيات مهمة، غير أن هذه المصادر تبقى غير مستغلة بشكل كافٍ. لذلك تعتبر تحلية مياه البحر، وإزالة المعادن من المياه المالحة، وكذا إعادة استخدام المياه المعالجة، واستخدام مياه الأمطار، من بين الإجابات الممكنة للتكيف مع تسارع ندرة المياه، لا سيما في الأحواض المائية التي تمت تعبئة كل مواردها الاعتيادية. فوارق بين المنشآت الهيدروفلاحية المنجزة والمساحات القابلة للري انطلاقا من السدود:

بالنسبة لاستخدام المياه المعبأة، توجد فجوة بين المنشآت الهيدروفلاحية والمساحات القابلة للري انطلاقا من السدود. فبعد بلوغ هدف المليون هكتار مسقي سنة 2000، انخفضت و تيرة تشييد المنشآت الهيدروفلاحية من معدل سنوي يبلغ 20.00 هكتار خلال الفترة 1960-2000، إلى معدل يقارب 4.000 هكتار في السنة خلال العقد الماضيين. وقد أدى ذلك إلى فجوة بين المساحات التي يمكن ريتها من السدود والمناطق المجهزة فعليا، حيث بلغت هذه الفجوة سنة 2018 ما يقارب 158.000 هكتار، بما في ذلك 116.000 هكتار في دوائر السقي الكبرى كل من حوضي سيو ولوكوس.

- نتائج متباينة في مجال التحول إلى الري الموضعي:

تم بذل جهود مهمة في إطار مخطط المغرب الأخضر لأجل اعتماد الري الموضعي على نطاق واسع وذلك بهدف الاقتصاد في استعمال المياه المعبأة وتثمينها. غير أن هذه الجهود لم تنجح في احتواء زيادة الطلب على مياه السقي، بل لوحظ أن الاستغلال المفرط للمياه الجوفية قد تفاقم بسبب توسع المساحات المسقية بهذه المياه.

2. المحافظة على الموارد المائية وحمايتها

- تحديد الملك العام المائي:

تتسم وضعية جرد وتأمين الملك العام المائي بالضعف، مع العلم بأنها تدخل ضمن المسؤولية المشتركة لوكالات الأحواض المائية والمديرية العامة للمياه. في هذا الصدد، بلغ عدد أجزاء المجاري المائية التي تم تحديد حافاتها وضافها سبعة قرارات صادرة عن وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء ومرسوم تحديد واحد وهو ما يشكل نسبة ضئيلة للغاية.

علاوة على ذلك، لا يزال اللجوء إلى آليات الحماية القانونية للموارد المائية محدودا، كما هو الشأن بالنسبة لمدارات الحماية والمحافظة واليمنع التي لم يتم إصدار سوى ثلاثة مراسيم بشأنها همت تحديد مدارات الحماية.

-أثر تلوث مصادر المياه:

تقدر تكلفة تدهور الموارد المائية بحوالي 1.26 % من الناتج الداخلي الخام، منها 18.5 % مرتبطة بالتلوث الصناعي للمياه ويصل حجم هذا التلوث إلى 51 مليون متر مكعب في السنة من مخلفات المصانع التحويلية، و 685.000 متر مكعب من مخلفات مصانع الزيوت، وأزيد من 9 مليون متر مكعب من مخلفات المجازر، وحوالي 2 مليون متر مكعب من مخلفات المدابغ وصناعة النحاس. كما أن هذه المخلفات السائلة التي من المفترض أن تحترم الحدود القصوى للصرف الصحي تؤثر سلبا على النتائج المنتظرة من البرامج الوطنية المتعلقة بالتزويد بالماء الصالح للشرب والتطهير السائل ومعالجة النفايات المنزلية.

-ضرورة تعزيز شرطة المياه:

يعتبر عدد مستغلي المياه بدون ترخيص مرتفعاً، بحيث تجاوز خلال سنة 2017 أزيد من 102.264 مقابل 52.557 من مستغلي المياه المرخص لهم.

ولضمان حماية الملك العمومي المائي ومكافحة تدهور الموارد المائية، أنشأ المشرع عدة أجهزة تقوم بمهام شرطة المراقبة حسب الوسط البيئي أو النشاط أو الهيئة التابعة لها. غير أن تعدد هذه الأجهزة وعملها دون تنسيق فيما بينها يحد من فعاليتها. علاوة على ذلك، تعاني هذه الأجهزة من قلة الموارد البشرية والمادية، فمثلا لم يتجاوز عدد الأعوان المعيّنين من قبل المديرية العامة للماء ووكالات الأحواض المائية في شرطة المياه 134 عوناً سنة 2017، مع العلم بأنه يتم تكليف هؤلاء الأعوان بمهام أخرى موازية. كما أنهم لا يتلقون التكوين القانوني الكافي، مما يؤدي إلى رفض المحاكم لمعظم تقاريرهم بسبب وجود عيوب في الشكل.

-إطار قانوني متقدم تعثره صعوبات في التطبيق:

ينص الدستور على الحق في الحصول على الماء والحفاظ على الموارد المائية. كما يعتبر الإطار القانوني المغربي المنظم لقطاع الماء متقدماً إلى حد ما، إلا أن تطبيقه تعثره بعض الصعوبات المتعلقة بتشتت مضامينه بين عدة نصوص، وعدم تحديثها، فضلا عن عدم اكتمال هذا الإطار.

-تعقيد مساطر تعبئة العقار:

يمثل تنوع الأنظمة القانونية الخاصة بالعقار عائقاً رئيسياً في تعبئته لغرض الاستثمار في البنية التحتية المائية، إذ غالبا ما تضطر الإدارة إلى اللجوء إلى مساطر قانونية معقدة، وكثيرا ما تواجه تنفيذ هذه المساطر صعوبات مرتبطة بملك هذه الأراضي، فضلا عن تعرضها لتحريك دعاوى قضائية تترتب عليها عدة تداعيات، لاسيما من حيث ارتفاع التكاليف وطول آجال إنجاز المشاريع.

3. تخطيط وتنظيم قطاع الماء

-الحاجة إلى المصادقة على الوثائق الرئيسية للتخطيط:

أقر قانون الماء وثيقتين رئيسيتين للتخطيط ولتدبير الموارد المائية، ويتعلق الأمر بالمخطط الوطني للماء والمخططات التوجيهية للتهيئة المندمجة للموارد المائية. غير أنه لم يتم بعد اعتماد المخطط الوطني للماء، بالرغم من كونه وثيقة أساسية لاعتماد سياسة استشرافية تأخذ بعين الاعتبار تطور الموارد والاحتياجات الوطنية من الموارد المائية. وتجدر الإشارة إلى إعداد مشروع مخطط بهذا الخصوص بالرغم من كونه لا يزال قيد الدراسة منذ سنة 2017. وفي نفس السياق، تشتغل معظم وكالات الأحواض المائية حاليا دون التوفر على "مخططات توجيهية للتهيئة المندمجة للموارد المائية" معتمدة بصفة رسمية. وحسب وزارة التجهيز، يعزى هذا الوضع بشكل أساسي إلى صعوبة انعقاد المجلس الأعلى للماء والمناخ.

-تنمية الترابط بين "الماء والطاقة والفلاحة" من خلال مقاربة نيكسوس:

انخرط المغرب منذ سنة 2011 في تشجيع الترابط والالتقائية بين قطاعات الماء والطاقة والفلاحة. لكن رغم الإرادة المعلنة من قبل الهيئات العمومية المعنية بهذه المجالات، فمن الواضح أن تدبيرها لازالت تطفئ عليه المقاربة القطاعية في غياب منطق الاندماج المجالي والاتساق بين مختلف المكونات.

ويندرج إحداث المكتب الوطني للكهرباء والماء في إطار التقريب بين قطاعي الماء والكهرباء. وفي هذا الصدد، ينص القانون رقم 09 - 40 على أن جمع أنشطة المكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب سيسمح بتنسيق وترابط الاستراتيجيات الوطنية في هذين القطاعين الرئيسيين.

إلا أنه، وبعد مرور 10 سنوات من هذا الالتزام، لم يتم بعد بلوغ الهدف المتوقع من عملية جمع الأنشطة، بحيث أن انسجام استراتيجيات قطاعي الماء والكهرباء ما زال متأخرا.

-ضرورة إعداد نظام محاسبي للماء ونظام معلومات وطني للماء:

تتم إدارة موارد المياه في غياب محاسبة للماء تسمح بمعرفة دقيقة للتكاليف. في هذا الإطار، أكد مشروع المخطط الوطني للماء على وجوب اعتماد مرجع وطني لمحاسبة الماء يعكس التكاليف الحقيقية على مستوى كل جهة. كما تجدر الإشارة إلى أن نظام المعلومات المنصوص عليه في القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء لم يتم وضعه

بعد، كما لم تتم المصادقة على النصوص التطبيقية المتعلقة به.

4. تمويل قطاع الماء

- ضرورة مراجعة النموذج الاقتصادي و المالي:
تشكل ندرة الموارد المائية حاجزا أمام المنطق الاقتصادي الربحي للفاعلين في قطاع الماء، بحيث يضطرون إلى عدم تشجيع المستهلكين على زيادة استهلاكهم، بالرغم من كون تغطية الاستثمارات تعتمد أساسا على هذا الاستهلاك. بالإضافة إلى ذلك، تحد الإكراهات ذات الطابع الاجتماعي من إمكانية تعديل أنظمة التعريفة المعتمدة لاستغلال الموارد المائية والتي لا تسمح برفع سعر المتر المكعب من أجل تغطية تكاليف الإنتاج والتعبئة.

- تجويد استراتيجيات التمويل:
بين التحليل المقارن للبرامج والخطط المعتمدة المتعلقة بقطاع الماء اقتصرها في غالب الأحيان على وضع الاحتياجات الاستثمارية دون تحديد كفاءات وآليات التمويل. ففي غالب الأحيان يتسم تحديد التمويلات المتوقعة بكونه إعلانا للنوايا ولا يحترم مبدأ الفعالية. كما يتم إشراك بعض الأطراف في تعبئة التمويل دون الأخذ بعين الاعتبار إمكانياتهم المالية والقدرة على استدامة مساهماتهم.

- العمل على تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص:
تشجع الدولة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع الماء وذلك بغية تخفيف العبء على الميزانية العامة وتحسين الشروط التقنية والاقتصادية والمالية لتدبير القطاعات ذات الصلة بالماء. غير أن هذا النمط من التمويل والتدبير لم يعرف إلى حدود الساعة تطورا ملموسا، بحيث اقتصر على أربع عقود للتدبير المفوض لخدمات توزيع الكهرباء والماء الصالح للشرب ومعالجة المياه العادمة، بالإضافة إلى اتفاقيتين للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري. كما تم الشروع في إنجاز مشروعات في إطار اتفاقيات شراكة بين القطاع العام والخاص.

- ضرورة إصلاح أنظمة تعريفة المياه:
يرتبط تمويل قطاع الماء ارتباطا وثيقا بنظام التعريفة، والتي تعتبر من بين الآليات المهمة من أجل تنمية وتطوير إمكانيات القطاع وتخصيص الموارد المالية اللازمة لتنميته في المستقبل.



Partie III: Communications en français et en anglais

L'administration chargée de l'eau au Maroc face au dilemme : du droit à l'eau et la préservation des ressources en eau.

Considérée à la fois comme une ressource indispensable et vulnérable, l'eau a depuis toujours suscité les intérêts des États. La complexité de la gestion de l'eau réside dans le fait que l'eau joue un rôle important dans la vie de l'homme et à la durabilité de ses activités. Avec la surexploitation, la pollution et la dégradation de la qualité des ressources en eau, la vulnérabilité intrinsèque de l'eau est devenue évidente provoquant, à ce qu'on appelle, aujourd'hui, une situation de stress hydrique et de perturbations des écosystèmes. Dans ce but, et afin d'atténuer ses conséquences, des politiques publiques ont été établies, d'un côté, pour mobiliser, protéger et préserver les ressources en eau ; et d'un autre, pour atténuer le gaspillage de cette ressource, lutter contre sa dégradation et assurer la sécurité hydrique et alimentaire.

Au Maroc, le contexte actuel, marqué par une forte demande sur les ressources en eau, d'une crise environnementale majeure et des changements climatiques considérables dus à l'augmentation des températures moyennes et le manque des précipitations pluviométriques, ont entraîné des inquiétudes à propos d'une éventuelle année de sécheresse, mettant en péril le devenir de la sécurité hydrique et alimentaire et faisant ressurgir la polémique de l'efficacité de la politique de l'eau pour lutter contre les phénomènes climatiques extrêmes et la mobilisation des ressources en eau nécessaire.

Néanmoins, il convient de rappeler, que la politique de l'eau au Maroc ne date pas d'aujourd'hui, depuis des années, le pays a fait preuve d'efficacité et d'efficacité en matière de satisfaction de ses besoins en eau, la politique menée dans ce domaine a été considérée comme un modèle de planification et d'ingénierie hydraulique, notamment, sur le plan des réalisations en matière de la mobilisation et de pérennisation des ressources. Si cette politique s'est axée dans ses débuts sur « la construction des ouvrages hydrauliques »[1], puis après sur « la réglementation, la planification, l'institutionnalisation et le contrôle ».

.....

[1] Il s'agit de la politique des barrages lancée par feu sa Majesté le Roi Hassan II.

[2] Le domaine public hydraulique a été défini pour la 1ère fois dans le dahir de 1914 sur le domaine public, paragraphes : d), e), f), g) et h) puis dans le dahir de 1925, la loi n° 10-95 sur l'eau et enfin la loi n° 36-15 relative à l'eau, ce domaine se caractérise par le fait qu'il est : imprescriptible, insaisissable, et inaliénable.

MOHAMMED YASSINE AIT SI BELLA
DOCTORANT CHERCHEUR DANS LE DOMAINE
DE L'EAU, CHEF DE SERVICE AU MINISTÈRE DE
L'ÉQUIPEMENT ET DE L'EAU



La question qui se pose : comment se fait-il, qu'aujourd'hui le Maroc, est sur le point d'être en situation de crise hydrique, alors qu'il a toujours disposé d'une politique de l'eau, dont les objectifs étaient d'anticiper les effets néfastes des changements climatiques et de la rareté des ressources en eau ?

Pour répondre à cette question, il est opportun, de comprendre en premier lieu la complexité et la spécificité du secteur de l'eau au Maroc, en cernant l'historique de la gestion de l'eau et en analysant les aspects de la législation de l'eau, par la suite, en traitant les défis et les difficultés de la mise en œuvre de cette législation par l'administration chargée de l'eau.

La législation de l'eau au Maroc : des apports considérables, mais des réalisations insuffisantes

La réussite d'une quelconque politique publique est tributaire de l'existence d'un arsenal juridique capable de s'harmoniser avec ses objectifs et à répondre aux exigences du contexte qui a influé son élaboration. Dès lors, lorsqu'on parle de la législation de l'eau au Maroc, on parle d'une législation qui a vu le jour à l'époque du protectorat, une époque où le monopole de la gestion de l'eau était synonyme du « pouvoir ». Cette législation a compris un ensemble des Dahir, notamment celui, du 1er juillet 1914 sur le domaine public, du 20 janvier 1919 relatif aux occupations temporaires du domaine public et du 1er août 1925 sur les régimes des eaux. Ces Dahir ont défini simultanément « le domaine public », fixé les composantes de ce domaine y compris « le domaine public hydraulique[2] », déterminé les organes chargés de sa gestion et ont réglementé les modalités de son usage et de son contrôle. L'objectif à l'époque était de maîtriser et de contrôler la gestion de l'eau et de ce qui peut, en découler et de mettre un terme aux pratiques de la gestion coutumière de l'eau.

Au crépuscule du XXe siècle, avec l'évolution de la société marocaine, les impacts de la sécheresse des années quatre-vingt et la signature de la Convention sur la Diversité Biologique par le Royaume du Maroc lors du Sommet de la Terre à Rio en 1992, et de sa ratification le 21 août 1995, le besoin de disposer des outils législatifs et réglementaires nécessaires pour gérer les ressources en eau et capables à faire face aux risques de pénurie d'eau, s'est affirmé par l'élaboration d'un projet de la loi sur l'eau, dont le contenu a été examiné lors de la tenue de la session du Conseil Supérieur de l'Eau et du Climat[3] en 1987 et qui a recommandé son approbation. Soumise en 1995 à la Chambre des représentants, pour être votée unanimement, la loi n° 10-95 sur l'eau, promulguée par le Dahir n° 1-95-154 du 18 rabii I 1416 (16 août 1995), et publiée en Bulletin officiel n° 4325 du 20 septembre 1995, a représenté un instrument juridique ambitieux et innovant reposant sur un ensemble de principes fondamentaux comme : la domanialité publique des eaux, la planification de l'aménagement et de la répartition des eaux, la réglementation des activités pouvant altérer la qualité de l'eau, la répartition rationnelle des ressources en eau en période de sécheresse, le contrôle et l'application des sanctions contre toute utilisation abusive du domaine public hydraulique. Par conséquent, cette loi s'appuyait sur les objectifs suivants : la mise en place d'une politique nationale de l'eau axée sur la rationalisation de l'utilisation de l'eau, la généralisation de l'accès à l'eau, la solidarité interrégionale, la sécurité hydraulique, la participation à la prise de décision, l'établissement d'une administration chargée de l'eau adéquate à la fois décentralisée et déconcentrée, et la protection et le contrôle du domaine public hydraulique.

Cependant, pour mesurer l'efficacité d'une loi, il est nécessaire d'étudier ses apports et ses impacts sur le plan pratique. Au niveau de la loi n° 10-95, après des années de son entrée en vigueur, des études ont été effectuées pour évaluer les apports de ladite loi dans le secteur de l'eau. Ces études ont démontré que cette loi contenait des lacunes et des insuffisances, en matière :

[3] Il s'agit d'une institution qui a été établie par la loi n°10-95 sur l'eau et la loi n° 36-15 relative à l'eau dont la mission principale est d'examiner et de formuler son avis sur les orientations générales de la politique nationale de l'eau et du climat.

[4] Le projet de jumelage institutionnel, intitulé « Gouvernance et Gestion Intégrée des Ressources en Eau au Maroc » conclu entre l'Union Européenne et le Ministère Délégué chargé de l'Eau » qui a visé la convergence juridique entre la législation de l'Eau au Maroc et la Directive Cadre de l'Eau Européenne.

[5] La Deutsche Gesellschaft für internationale Zusammenarbeit (GIZ), l'agence allemande de coopération internationale pour le développement, ENABEL « l'agence belge de développement »... Etc.

des contradictions entre certaines dispositions de cette loi, des chapitres non équilibrés (le chapitre III contient un seul article alors que le chapitre V comporte 25 articles), l'absence des définitions, la faiblesse des dispositions relatives à la valorisation des eaux non conventionnelles et à la protection contre les risques des inondations, la complexité de certaines procédures relatives à la gestion du domaine public hydraulique (l'octroi des autorisations de creusement et de prélèvement), le vide juridique concernant le rejet des eaux usées dans le milieu naturel, l'assainissement liquide, le dessalement des eaux de mer et la faible dynamique du cadre institutionnel (Conseil Supérieur de l'Eau et du Climat).

En vue de remédier aux dysfonctionnements et de garantir des conditions réglementaires et institutionnelles convenables et dans le but de s'aligner sur les dispositions de la constitution du 31 juillet 2011, notamment son article 31 et sur la loi-cadre n° 99.12 portant charte nationale de l'environnement et du développement durable qui a prévu dans son article 7, il a été procédé à l'actualisation de la législation de l'eau, afin de l'adapter aux exigences du développement durable et aux effets conjugués de la désertification et aux changements climatiques. En effet, l'autorité gouvernementale chargée de l'eau a procédé à partir de 2011 à un vaste chantier de révision de la loi sur l'eau. En privilégiant l'approche participative et de concertation pour l'élaboration de ce projet de loi, ladite autorité a fait intervenir les différents acteurs et intervenants, tout en bénéficiant de l'appui et de l'expertise de l'Union Européenne[4] et des Organisations Internationales[5] œuvrant dans le domaine de l'eau.

Après l'achèvement du processus de concertation et d'élaboration, ce projet de loi a été déposé au Secrétariat Général du Gouvernement en 2015, pour être adoptée par le Parlement et publiée au Bulletin Officiel n° 6506 du 6 octobre 2016, ainsi, la loi n° 36-15 relative à l'eau promulguée par le Dahir n° 1-16-113 des 10 août 2016 (6 kaada 1 437), a repris les principes qui ont été déjà fixés par son prédécesseur la loi n° 10-95, tout en introduisant de nouveaux principes et règles, comme : la consolidation de la propriété publique de l'eau, le droit de tout – e- citoyenne et citoyen à l'accès à l'eau et à un environnement sain,

la gestion de l'eau selon les pratiques de la bonne gouvernance en incluant la concertation et la participation de tous les acteurs, le renforcement de la gestion intégrée et décentralisée des ressources en eau en assurant la solidarité spatiale, la valorisation des eaux non conventionnelles, la protection du milieu naturel et la promotion du développement durable, l'intégration de l'approche genre en matière de développement et de gestion des ressources en eau et le renforcement du contrôle du domaine public hydraulique et les attributions de la police des eaux.

Pour concrétiser lesdits principes, l'architecture de la loi n° 36-15 relative à l'eau comprenait 163 articles répartis sur 12 chapitres, cette architecture a consacré un chapitre dédié spécialement à « l'administration de l'eau » et a défini les attributions et les missions de chaque organe, dont l'objectif est de mettre en œuvre les dispositions de cette loi et de consolider les principes de la gouvernance de l'eau.

L'administration chargée de l'eau au Maroc : spécificités et multiplicité d'intervenants, et handicaps de mise en œuvre

Toute législation suppose l'existence des entités ou des structures administratives capables pour aboutir à sa mise en œuvre et à sa réussite. La forme de ces entités peut différer selon la nature des attributions que la législation leur a conférées, à titre d'exemple, lorsqu'on parle d'un service public chargé de l'eau, on désigne généralement « une administration » qui peut avoir la forme « d'une entité centrale, déconcentrée ou décentralisée » qui agit au nom de l'État ou d'une personne morale publique autre que l'État et qui veille à l'application des dispositions législatives ou réglementaires visant la satisfaction de l'intérêt général. En revanche, lorsqu'on parle d'une prestation de services ou d'une gestion déléguée, on parle en principe d'un « désengagement » de l'administration pour remplir certaines de ses missions dans un secteur déterminé, au profit « d'une personne morale de droit public ou de droit privé » selon les conditions de « la gestion déléguée » et en lui reconnaissant le droit de percevoir une rémunération auprès des usagers et/ou de réaliser des bénéfices sur cette gestion, (dans le cas du secteur de l'eau :

il s'agit principalement des opérations d'approvisionnement et d'alimentation en eau potable ou d'assainissement liquide).

Au Maroc, le secteur de l'eau a la spécificité d'être un secteur transversal comprenant un ensemble d'acteurs et d'intervenants (États, secteur privé, société civile), qui sont impliqués, soit, directement dans l'élaboration et à la mise en œuvre de la loi sur l'eau, soit indirectement à travers la mobilisation, la préservation et la protection de l'eau. Cette multiplicité d'acteurs a eu ses impacts dans la gestion de l'eau et a constamment provoqué des interférences d'attributions et à des difficultés d'application des dispositions de la loi sur l'eau. De plus, l'autorité gouvernementale chargée de la mise œuvre de la politique sectorielle de l'eau, a toujours fait l'objet des restructurations répétitives au niveau des structures gouvernementales, donnant l'impression que les décideurs politiques n'avaient pas la volonté de constituer une seule structure gouvernementale « rigide » dotée des attributions sectorielles claires et définies, sans qu'elle interfère avec d'autres secteurs. D'ailleurs, les prémices de cette autorité revenaient au lendemain de l'indépendance, suite à la nomination des membres du 1er gouvernement marocain, qui comportait parmi ses structures le « ministère des travaux publics » qui a été désigné à l'époque comme « l'autorité gouvernementale chargée de l'eau[6] ». L'affectation de « l'eau » au ministère des travaux publics s'expliquait par le fait, qu'à l'époque, le Maroc voulait se doter des infrastructures, des équipements et des ouvrages hydrauliques susceptibles de stocker, d'approvisionner et de transférer les ressources en eau. Avec l'évolution des enjeux politiques de l'État marocain, l'autorité chargée de l'eau a connu plusieurs changements structurels : tantôt, elle a été sous l'égide du ministère de l'Équipement ou d'autres ministères comme : l'Aménagement du Territoire, l'Énergie et les Mines, ou l'Environnement ; et tantôt, cette autorité avait la forme d'un département ministériel ou d'un ministère délégué ou d'un secrétariat d'État chargé de l'eau. Ce changement récurrent ne s'est pas limitée à influencé l'homogénéité des actions gouvernementales entreprises en matière de l'eau, mais aussi à l'adoption des mesures législatives et réglementaires adéquates pour la mobilisation, la préservation et la valorisation des ressources en eau.transférer les ressources en eau.

[6] Le ministère des travaux publics avait parmi ses structures administratives la Direction Générale de l'Hydraulique.

Par conséquent, le champ mouvementé dû à « l'instabilité » de l'organisation de l'autorité gouvernementale chargé de l'eau, a eu, aussi des impacts sur le volet institutionnel régi par la loi n° 10-95 sur l'eau, notamment, sur la tenue des sessions du Conseil Supérieur de l'Eau et du Climat, qui n'a été tenu qu'une seule fois[7]. De plus, ladite « instabilité » a eu, des conséquences, au niveau de la loi n° 36-15, notamment, en matière de la préparation et de la publication des textes d'application de ladite loi, il suffit de rappeler, que seulement, « sept décrets[8] » de cette loi ont été publiés dans le Bulletin Officiel, alors que d'autres aspects abordés par cette loi, ne sont toujours pas mis en œuvre et laissant un vide réglementaire remarquable, en matière : des eaux non conventionnelles, le dessalement des eaux de mer, le contrat de gestion participative, l'octroi des autorisations d'utilisation du domaine public hydraulique, la protection des risques liés aux inondations, la réglementation du métier du foreur, et l'établissement des schémas directeurs d'assainissement liquide, la réutilisation des eaux usées, le déversement des eaux usées... Etc.

Actuellement, l'attribution de l'autorité gouvernementale chargée de l'eau, revient au ministère de l'Équipement et de l'Eau conformément aux dispositions du décret n° 2.21.1 072 du 19 janvier 2022 fixant les attributions et l'organisation du ministère de l'Équipement et de l'Eau, qui a conféré « de nouveau » à la Direction Générale de l'Hydraulique[9] les attributions : de la préparation et de la mise en œuvre des actions relatives à la planification et la recherche des ressources en eau et leur préservation, aussi, la réalisation des ouvrages hydrauliques. En analysant la nature des attributions octroyées à cette direction, ledit décret a consacré des attributions proprement « techniques » à la Direction Générale de l'Hydraulique, alors que l'attribution de l'élaboration des textes législatifs et réglementaires (y compris ceux de l'eau) qui est la clé de voûte de toute politique sectorielle, a été attribuée à « la Direction des Affaires Administratives et Juridiques » qui relève du même ministère.

Cette répartition des tâches, se justifie par le fait, que les décideurs voulaient que la direction générale de l'hydraulique se concentre essentiellement sur ses missions « techniques et hydrauliques », sans se préoccuper du volet juridique qui sera dorénavant, du ressort d'une autre direction centrale.

En ce qui concerne « l'organisation locale » du Ministère de l'Équipement et de l'Eau, celui-ci est représenté par des « Directions Régionales » de l'Équipement et de l'Eau, qui sont des structures administratives « déconcentrées », et des Agences de bassins hydrauliques qui sont des établissements publics « décentralisés » sous la tutelle de ce ministère. Par ailleurs, les « Directions Provinciales » de l'Équipement et de l'Eau qui sont des structures faisant partie des directions régionales, comportent « un service » nommé « le service provincial de l'eau » qui a les missions de: la mise en œuvre des dispositions la loi sur l'eau et ses textes d'application, la gestion du domaine public hydraulique et la coordination permanente avec les agences de bassins hydrauliques et les collectivités territoriales dans toutes les questions qui touchent la gestion de l'eau.

Néanmoins, il faut souligner, que les réalisations « des services provinciaux de l'eau » en matière de la mise en œuvre de la politique de l'eau au niveau local, restent très faibles et ne répondent, ni à la dynamique de la déconcentration administrative prévue par le décret n° 2.17 618 du 18 rabii II 1440 (26 décembre 2018) portant charte nationale de la déconcentration administrative, ni aux dispositions de l'arrêté de la ministre déléguée auprès du ministre de l'énergie, des mines et de l'eau – chargée de l'eau n° 2817.15 du 30 juin 2015 créant et fixant les services déconcentrés du ministère chargé de l'eau, qui a attribué à ces services, autre que la gestion du domaine public hydraulique : l'assistance technique des collectivités territoriales, la gestion des phénomènes extrêmes et le suivi des exécutions des travaux, d'autant plus que, la loi n°36-15 n'a pas prévu dans ses dispositions un volet dédié à la gestion déconcentrée de l'eau, comme ça été le cas pour la gestion décentralisée de l'eau.

[7] En année 2001 pour l'approbation des plans directeurs d'aménagement intégré des ressources en eau relative des deux bassins de Tensift et Sous Massa.

[8] Jusqu'au mars 2022 la mise en œuvre de la loi 36-15 a compris la publication en Bodes décrets concernant : les agences des bassins hydrauliques, la police des eaux, des PNE et PDAIRE, les commissions provinciales de l'eau, le conseil de bassin hydraulique, la délimitation du domaine public hydraulique.

[9] Voir aux dispositions du décret n° 2.21.1 072 du 19 janvier 2022 fixant les attributions et l'organisation du ministère de l'Équipement et de l'eau.

En effet, le décret fixant les procédures d'octroi des autorisations[10] d'utilisation du domaine public hydraulique prévoit la possibilité de dépôt des dossiers de demandes d'autorisation, auprès du service provincial de l'eau qui se charge de leur vérification sur les plans technique et réglementaire et de la délivrance du récépissé au demandeur ou de lui retourner le dossier par manque d'informations ou de pièces. Ledit service est, également, appelé à élaborer les propositions (rapports techniques, projets de textes) permettant d'engager les procédures de délimitation du domaine public hydraulique, d'établissement de périmètres de protection et de reconnaissance de droits acquis sur le domaine public hydraulique, et à assurer le secrétariat des commissions d'enquête prévues par ces procédures, aussi, le secrétariat des commissions préfectorales ou provinciales de l'eau.

En revanche, si le bilan d'intervention du service provincial de l'eau reste modeste et limité, en matière d'assistance technique des collectivités territoriales et de la gestion des phénomènes extrêmes. Cela, est principalement dû : au manque des moyens financiers et humains mises à leurs dispositions et à la complexité de son organisation administrative liée à la fois : aux directions régionales de l'Equipement et de l'Eau et à une direction centrale « la Direction de la Recherche et de la Planification de l'Eau ». Il s'agit, en effet, d'une interférence de gestion « administrative » de ces services qui est conférée aux directions régionales ; avec la gestion « sectorielle » qui est sous l'égide du directeur de la recherche et de la planification de l'eau. Le constat est donc évident, face à l'incapacité du service provincial de l'eau à répondre aux exigences croissantes de la gestion de l'eau locale. Il incombe aux agences de bassins hydrauliques la réalisation de la majorité des actions relatives à la gestion de l'eau au niveau local et au niveau du bassin versant.

A ce titre, lorsqu'on parle « des agences de bassins hydrauliques », on parle directement de la gestion décentralisée des ressources en eau, qui désigne essentiellement un bassin-versant ou un « bassin hydraulique ».

Géré par les « agences de bassins hydrauliques » qui ont été établies pour la première fois par la loi n° 10-95 sur l'eau, et qui ont vu leurs attributions consolidées par la loi n° 36-15 relative à l'eau. Créées sous forme d'établissements publics dotés de la personnalité morale et de l'autonomie financière, lesdites agences recourent à la réalisation des missions suivantes : élaborer les plans directeurs d'aménagement intégré des ressources en eau, effectuer les études nécessaires pour le suivi et l'évaluation des ressources en eau et la préservation et la prévention contre les effets des phénomènes climatiques extrêmes, gérer et contrôler les ressources en eau et les biens du domaine public hydraulique, délivrer les autorisations et concessions d'utilisation du domaine public hydraulique, promouvoir la mobilisation d'utilisation rationnelle et la protection des ressources en eau et le domaine public hydraulique, entreprendre les partenariats avec l'administration, les établissements publics et les collectivités locales et donner leur avis sur tout projet ayant un impact sur les ressources en eau...Etc. Cependant, après vingt-six ans d'existence, le bilan d'activités de ces agences reste minime voire insuffisant, comparé aux attributions qui leur ont été concédées. D'ailleurs, l'exercice des agences des bassins hydrauliques a démontré que certaines de leurs actions relatives à la rationalisation et l'économie de l'eau, à la lutte contre la pollution et la dégradation des ressources en eau et à la prévention et la protection contre les inondations n'ont pu être mises en œuvre, d'autant plus que ces agences sont souvent dépendantes des subventions financières de l'État dus à la faiblesse de leur recette, notamment, en matière de recouvrement des redevances des prélèvements des eaux superficielles captées dans les retenues des barrages au profit des organismes chargés de l'alimentation en eau potable, ou par le déversement des eaux usées par les unités industrielles ou autres dans le domaine public hydraulique... Etc., sans oublier le faible rendement de leurs agents de contrôle du domaine public hydraulique « la police des eaux » à cause du manque des moyens humains, et la faiblesse des moyens logistiques mises à leur disposition. D'autant plus, la conjoncture actuelle que connaît le Maroc, caractérisée par la rareté des ressources en eau et leur surexploitation, nécessite que les agences de bassins hydrauliques aient un rôle

[10] Voir le Décret n° 2-07-96 fixant la procédure d'octroi des autorisations et des concessions relatives au domaine public hydraulique

Par contre, l'administration de l'eau ne se limite pas à une autorité chargée de l'eau et des agences de bassin hydrauliques, mais s'étend à un conseil nommé « Conseil Supérieur de l'Eau et du Climat », qui, avant d'être institutionnalisé par la loi sur l'eau, a tenu déjà neuf réunions[2] pour débattre des sujets aussi importants que variés, tels que : les plans directeurs d'aménagement intégré des ressources en eau, la pollution de l'eau, l'économie de l'eau ou même la loi sur l'eau. Ce conseil qui est présidé par le Chef du Gouvernement, conformément aux dispositions de la loi n°36-15, comprend parmi ses membres les représentants : des administrations, des établissements publics, des usagers de l'eau, des associations œuvrant dans le domaine de l'eau, du climat et de l'environnement.

À côté du ministère de l'intérieur, il y a le ministère de la santé et de la protection sociale qui intervient grâce à la direction de l'Épidémiologie et de Lutte contre les Maladies à préserver la santé publique en contrôlant la qualité de l'eau potable et des ressources en eau à travers : des opérations d'échantillonnage, le contrôle de la conformité des eaux destinées à la mise en bouteilles et à l'exercice de la mission de la police des eaux.

[13] Voir les dispositions du décret n° 2.18.768 relatif au conseil de bassin hydraulique, notamment son article 5.

Il y aussi le ministère de l'agriculture qui est à la charge du secteur qui sollicite le plus des ressources en eau et qui intervient pour assurer les eaux d'irrigation et l'établissement de programmes visant la mobilisation et la valorisation des ressources et ce en collaboration continue avec le ministère de l'Équipement et de l'eau, quant aux autres ministères, ils interviennent dans le secteur de l'eau selon la nature du secteur dont ils ont la charge (Environnement, Aménagement du territoire, Tourisme, Affaires Islamiques ..Etc.

Au niveau des établissements publics, l'Office National de l'Electricité et de l'Eau Potable constitue l'organe le plus important dans le secteur de l'eau, du fait que c'est à lui à qui incombe la charge de : la généralisation de l'accès à l'eau potable, l'épuration des eaux usées et le développement du service de l'assainissement liquide, la modernisation et l'élargissement des réseaux de production, la commercialisation et la distribution des ressources électriques et hydrauliques. En plus, il y a d'autres organismes qui interviennent aussi dans ce secteur, notamment, les offices régionaux de la mise en valeur agricole qui ont la mission principale de prendre toutes les dispositions nécessaires pour la rationalisation de l'utilisation des ressources en eau pour l'irrigation, aussi le contrôle du domaine public hydraulique dans les zones irriguées et ce à travers la police des eaux conformément à la réglementation en vigueur.

Quant aux entreprises privées œuvrant dans le secteur de l'eau, il s'agit principalement des sociétés (multiservices) délégataires privées qui alimentent plus 1,08 d'abonnés en eau potable et en assainissement. Ces sociétés à but lucratif produisent des services et remplissent des engagements à travers des contrats et des cahiers des charges préétablis par l'autorité de la tutelle qui fixent les conditions et les modalités de la gestion déléguée de l'eau, le seuil de la tarification de cette prestation diffère d'une région à autre.

Conclusion:

Certes l'eau constitue une ressource d'extrême importance pour l'homme, la rationalisation de son usage ne doit pas se limiter à une politique sectorielle, un arsenal juridique ou une campagne de sensibilisation, mais à une conscience collective éveillée de la nécessité de préserver cette ressource en dehors du champ limité des considérations sectorielles ou politiques.

La multitude des acteurs et des intervenants dans le secteur de l'eau au Maroc, est une arme à double tranchant, d'une part, lorsqu'on parle d'un secteur dynamique comme celui de l'eau, l'adoption de l'approche participative et de concertation renforce considérablement la démocratie de l'eau et la mise en œuvre des dispositions qui ont été déjà revendiquées et acceptées par lesdits acteurs. Néanmoins, il ne faut pas négliger, que la cadence dont nos activités économiques, agricoles ou industrielles et qui ne cessent de se développer font aussi solliciter d'énormes quantités d'eau engendrant des crises et des conflits autour cette ressource.

Cependant, même si, on a traité et décortiqué la politique de l'eau au Maroc dans toute ses facettes, il convient de souligner que, jusqu'à la rédaction de cet article, le Maroc n'a pas établi le « Plan National de l'Eau » prévu par l'article 90 de la loi n° 36-15 relative à l'eau, qui stipule : « Le plan national de l'eau est établi par l'administration en coordination avec les administrations concernées, selon une approche participative impliquant les différents intervenants au niveau national concernés. Ce plan, qui fixe le cadre de référence de la politique nationale de l'eau, est soumis pour avis au conseil supérieur de l'eau et du climat et approuvé par décret publié au Bulletin officiel.... ». Ainsi, lorsqu'on parle d'une politique de l'eau au Maroc, on parle d'une politique axée fondamentalement sur une législation qui a réussi bien évidemment à atteindre une partie de ses objectifs, mais elle reste incomplète et insuffisante. D'ailleurs, même avec une législation ambitieuse, une administration globalement bien structurée, cette politique n'a pas pu atteindre tous les objectifs qui lui sont assignés si elle n'intègre pas « le citoyen » dans ses considérations.

La gestion déléguée du service public local de l'eau au Maroc

A plusieurs occasions et de manière devenue périodique, le Chef de l'Etat invite les pouvoirs publics à réformer l'Administration en vue d'en améliorer les capacités humaines, techniques, organisationnelles et, de façon générale, le système des valeurs.

Face à une population de plus en plus avertie, et à l'évolution ininterrompue des besoins sociaux, l'Administration est tenue de faire authentiquement sa moue et produire des prestations conformes aux exigences de qualité, d'efficacité, de durabilité et de justice. L'objectif existentiel étant de rechercher un développement territorialement équitable et financièrement moins coûteux.

Compte tenu du rôle cardinal de l'Administration dans la fabrique, l'implémentation et le suivi des politiques publiques, la Commission spéciale sur le modèle de développement (CSMD) y a consacré une part considérable de sa réflexion aussi bien au niveau du diagnostic qu'à celui des scénarii curatifs.

Dans son rapport général, la CSMD présente l'Administration comme un levier de développement et de conduite du changement. Elle en souligne, également, l'importance du caractère non-partisan en accréditant une séparation entre les missions d'élaboration des stratégies et des politiques publiques que devrait mener le Gouvernement d'une part et les missions de régulation et d'opérationnalisation qu'il faudrait impartir aux structures administratives permanentes, d'autre part.

Il est loisible de noter que la solution proposée par la Commission peut trouver son soubassement, en sus, évidemment, de son utilité gestionnaire, dans l'article 89 de la Constitution énonçant qu'afin d'appliquer son programme, le Gouvernement « dispose de l'Administration ».

Si l'on se réfère à la version en langue arabe de l'article 89 sus-évoqué[1], l'expression « (...) dispose de l'Administration » suscite une importance particulière dans la mesure où elle diffère, tant en matière de portée que

.....

[1] La version d'expression française de l'article 89 utilise une seule phase : « Sous l'autorité du Chef du Gouvernement, le Gouvernement (...), dispose de l'Administration » alors que dans la version d'expression arabe la relation entre le Gouvernement et l'Administration est insérée dans une phase à part entière, soustraite à la première phrase établissant un lien à vocation hiérarchique entre le Chef et les membres du Gouvernement :

تعمل الحكومة، تحت سلطة رئيسها، على تنفيذ البرنامج الحكومي وعلى ضمان تنفيذ القوانين. والإدارة (...). موضوعة رهن تصرفها

KARIM CHEGGARI
DOCTEUR EN DROIT PUBLIC- UNIVERSITÉ
MOHAMMED V-RABAT-



d'emplacement, de celle de « sous l'autorité » que le Constituant utilise, en guise d'exemple, pour qualifier le rapport juridique entre le Chef du Gouvernement et ses membres.

Il en découle qu'à la différence de la relation à vocation hiérarchique qu'ourdisent le Chef et les membres du Gouvernement, ce dernier n'exerce pas une autorité directe, causale et machinale sur l'Administration.

En termes succincts, le Gouvernement, limité par la durée de sa mandature, dispose, en vue de l'exécution du programme sur la base duquel il a obtenu la confiance des électeurs, de l'Administration qui, elle, se singularise par sa permanence et ce, en conformité avec les règles de forme et de substance définies par la loi.

La Constitution promeut, donc, l'autonomie de l'Administration et permet de la protéger des utilisations tempéramentales, conjoncturelles ou poursuivant des intérêts privés. Les calculs différentiels entre le respect de la légalité et les dérapages de la conjoncture politique, avec leurs corollaires néfastes (prolifération des logiques de carrières, flambée du loyalisme au détriment de loyauté, politisation de la haute fonction publique etc.) devraient être combattus.

L'entérinement du caractère non-partisan de l'Administration par la CSMD ne constitue donc pas un rétrécissement des pouvoirs dévolus au Gouvernement, mais plutôt une mise en corps d'une règle constitutionnelle prescrivant l'autonomie de l'Administration et une reconnaissance opérationnelle de la séparation, d'origine jurisprudentielle et doctrinale, entre la fonction exécutive et la fonction administrative incombant aux détenteurs du pouvoir gouvernemental.

A côté de la mise en exergue du principe d'autonomie, la CSMD préconise la lutte contre l'inflation institutionnelle et ses tares. En effet, une des sources de l'inertie de l'Administration s'incarne dans la portée hypertrophiée et pléthorique de ses structures, l'enchevêtrement des compétences, le décalage entre les rythmes de mise en œuvre de la décentralisation territoriale et la déconcentration. D'où une déperdition des efforts de développement et l'enracinement de procédures prolixes pour les usagers des services publics qu'ils soient personnes morales ou physiques.

La rationalisation de l'ossature organisationnelle, la maîtrise de l'éclosion de la règle de droit, le caractère non-partisan, l'équilibrage davantage opérationnel entre l'autonomie de gestion et le contrôle, la concordance entre le temps de décentralisation et le temps de déconcentration, la territorialisation, tels sont, entre autres, les outils prônés par la CSMD en vue d'une Administration plus performante.

Water management in South Korea

South Korea figures among the countries that have succeeded, to a certain degree, in meeting the challenge of water management. Its water policy has been changing symmetrically to its economic development. The construction of dams and regional water works has been one of the big achievements made to provide cities and industrial complexes within the framework of water quantity augmentation policy.

The second major achievement has been the improvement of water quality and strengthening of water related regulations. Since 2000, the policy of Integrated Water Resources Management (IWRM) has been adopted to make an efficient use of water. It is an innovative approach that supplies water considering the whole process of the water cycle and using the information and communication technology in water management. Hence, the emergence of a smart water management as a new system, which is a platform combining many technologies to find out solutions to the water related issues.

The smart water management has been introduced in Seosan city belonging to the province of South Chungcheong. It has been an attempt to overcome the impact of the long-term drought and lack of water resources that affected the region, basically by preventing the leakages in the existing water facilities and pipelines instead of investing a lot in constructing dams and reservoirs for instance.

The importance of the system is that it allows the collection of valuable information and data such as real-time flow and water pressure by installing smart meters at each point of a network that connects the data with a central controlling system. The system has positively contributed to reducing the potential leakage points by quickly detecting and restoring leakages and by customizing water pressure management.

The implementation of such a project has been done without raising the water tariff because it has created a lot of benefits mainly in the long run, thanks to decreasing leakage and disaster-response subsidies received from the local government and the development of smart devices.

There is more room to precise that in 1967 Korea Water Resources Corporation (K-water), which has become a model water organization in the Asia-

Jawad Sadiq Expert in H.R management



Pacific region, was established to manage the country's water resources as well as to support the development of heavy and chemical industries, and industrial complex projects.

By the 1980s, K-water was made responsible for overall management of water resources-related projects with the aim to meet the challenges of satisfying the increasing demand for water and dealing with the frequency and increasing intensity of floods and droughts which affect the country.

In order to tackle this hard situation of water shortage, many solutions have been adopted. The major one was the establishment of many water - related institutions such as the K-water's Integrated Water Operation Center . It is a hub of water management of the entire country which operates 33 dams, 16 weirs, 25 hydropower plants (78 generators: 1,333 MW), 350 gauging stations, and 184 warning stations.

The center uses a K-water Hydro Intelligent Toolkit (K-Hit), a smart water management system composed of a core set of integrated smart technologies that performs a variety of water management tasks such as the Real-time Hydrological Data Acquisition and Processing System, a Precipitation Forecasting System, a Flood Analysis System, a Reservoir Water Supply System, a Generation Integrated Operation System, a Satellite-based Flood Forecasting and Warning Equipment, and a Water Disaster Monitoring System.

The K-water Convergence Institute is another institution that has been established. It was set up to provide research and development support in policy, infrastructure, and technology, among other areas of interest. The institute is made up of the following research centers :

- The Water Policy and Economy Research Center
- The Infrastructure Research Center
- The Water Resources Research Center
- The Water Supply Research Center
- The Water Facility Research Center
- The Water Quality Research Center

One more significant achievement in this respect is the establishment of K-water Academy in 1982 by K-water, with the aim to strengthen the capacity of its workforce. Today, the academy works to advance water education through online and face-to-face training programs for water professionals. It also offers consulting services, and it has become a hub for training experts in water management. The academy conducts about 850 training courses every year for about 53,000 participants. Aside from in-house staff programs, the academy also offers tailor-made training programs for local governments, private sector, foreign water utilities, and international water professionals.

References:

- [https://eventst.development.asia/materials/20170515/K-water Integrated Water Operation Center](https://eventst.development.asia/materials/20170515/K-water-Integrated-Water-Operation-Center)
- [https://development.asia/case-study/Sustainable Water Management for Smart Cities](https://development.asia/case-study/Sustainable-Water-Management-for-Smart-Cities)
- South Korea's Experience with Smart Infrastructure Services: Smart Water Management | Publications (iadb.org)
- <https://development.asia/explainer/what-smart-water-management>



Veille juridique : les chroniques



OMAP



فاتن الشواطى
مسشارة قانونية
بالأمانة العامة للحكومة

زينب غريب
مسشارة قانونية
بالأمانة العامة للحكومة



إلحاق المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بوزير العدل

صدر بالجريدة الرسمية عدد 7063 بتاريخ 7 فبراير 2022 المرسوم رقم 2.22.64 الصادر في 29 من جمادى الأولى 1443 (فاتح فبراير 2022) بإلحاق المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بوزير العدل. حيث ينص هذا المرسوم على أنه بعد الاطلاع على المرسوم رقم 2.11.150 الصادر في 7 جمادى الأولى 1432 (11 أبريل 2011) المتعلق بإحداث مندوبية وزارية مكلفة بحقوق الإنسان، وبتحديد اختصاصاتها وتنظيمها، كما وقع تغييره وتتميمه، تلحق المندوبية الوزارية بوزارة العدل. كما تضمنت نفس الجريدة المرسوم رقم 2.22.65 الصادر في 29 من جمادى الأولى 1443 (فاتح فبراير 2022) الذي ينص على نسخ المادة الثالثة من المرسوم رقم 2.21.826 المتعلق باختصاصات وزير العدل، والتي تم بموجبها إلحاق المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بوزارة العدل، ووضع مجموع هيكلها تحت سلطة وزير العدل، خلافا لأحكام المادة الأولى من المرسوم رقم 2.11.150 السالف الذكر.

تقرير هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي برسم سنة 2020

تضمنت الجريدة الرسمية عدد 7070 ليوم 3 مارس 2022 التقرير السنوي 2020 المتعلق بتطور الرقابة على قطاعي التأمينات والاحتياط الاجتماعي؛ إذ تضمن هذا التقرير المنجز من قبل هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، المجهودات المبذولة من قبل الهيئة خلال فترة جائحة كوفيد-19 سواء في قطاع التأمينات أو في قطاع الاحتياط الاجتماعي. وفي هذا الخصوص، شهد قطاع التأمين صمودا بالرغم من تداعيات أزمة جائحة كوفيد-19، خاصة فيما يتعلق بحماية المؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين، حيث قامت الهيئة خلال سنة 2020 بعدة تدابير من بينها مراقبة مطابقة عقود التأمين، وتحسين شروط التغطية المتعلقة ببعض الضمانات، وتطوير التغطية التأمينية، والتراخيص والآراء التقنية، ومراقبة الممارسات التجارية، والتواصل والتربية المالية. كما تميز نشاط التأمين خلال سنة 2020، على المستوى التنظيمي وعلى مستوى تنظيم السوق، بالأنشطة والأحداث نذكر منها: المصادقة على الأنظمة الأساسية للجامعة الوطنية لوكلاء ووسطاء التأمين بالمغرب "FNACAM"،

1.متابعات قانونية وإدارية بالمغرب

تميزت الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى 30 أبريل الجاري بصدر تقارير لعدة هيئات دستورية كما هو مبين أسفله:

التقرير السنوي للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري برسم سنة 2022

تضمنت الجريدة الرسمية عدد 7062 ليوم 3 فبراير 2022 التقرير السنوي للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري لسنة 2020 الصادر باللغات العربية والأمازيغية والفرنسية، والذي يستعرض أنشطتها في مجال تقنين المشهد السمعي البصري الوطني وفق المهام المنوطة بها. إذ يسلط الضوء على مجال مساهمة الهيئة في الاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة بالسياسات العمومية، فضلا عن تفاعلها مع محيطها المؤسسي الوطني والدولي وتعزيز وتطوير حكمتها الداخلية.

ويتضمن التقرير بعض المؤشرات الرئيسية لوضع وتطور القطاع السمعي البصري الوطني، كما يبرز التطلعات الاستراتيجية للهيئة العليا تعزيزا لإسهام وسائل الاعلام المغربية في تقوية التماسك الاجتماعي وتعزيز المبادئ الديمقراطية وقيم المواطنة النشطة والمسؤولة.

وذكر التقرير أنه في إطار تتبع البرامج والرصد المنتظم للمضامين التي يبثها متعهدو الاتصال السمعي البصري، العموميون والخواص، على احترامهم للمبادئ والقواعد المؤطرة لأنشطة الاتصال السمعي البصري، تلقت الهيئة 77 شكاية مقابل 53 سنة 2019. واتخذت 79 قرارا (مقابل 66 سنة 2019) تتعلق بصور و/أو عبارات تم بثها على خدمات الاتصال السمعي البصري المقدمة من طرف الشركات الوطنية للسمعي البصري العمومي أو المتعهدين الخواص. من جهة أخرى، ذكر التقرير أن الهيئة أصدرت عددا من الملاحظات النقدية المتعلقة بالمعالجة الإعلامية التي خصصها مختلف المتعهدون للأزمة الوبائية، منها ضعف تمثيلية الفاعلين السياسيين (21 في المائة)، والنقابات (3 ٪)، والمهنيين (13 ٪)، والجمعيات (9 ٪) ضمن الشخصيات العمومية المتدخلة في الخدمات الإذاعية والتلفزية. وأوضح أنه في مقابل ذلك تم تسجيل هيمنة في تناول الكلمة بالنسبة للإدارة (27 ٪)، وأوساط الخبرة الطبية والعلمية (27 ٪)، مشددا في هذا الإطار على أن المعالجة الإعلامية الفعالة لأزمة صحية مثل تلك الخاصة بكوفيد-19، كان من المفروض أن تعطى فيها الكلمة لفئات واسعة من الفاعلين العموميين.

وخلص التقرير إلى أن الأزمة الصحية لكوفيد-19 كشفت عن مدى أهمية المعلومة في مجال الصحة العمومية وعن المسؤولية الكبيرة للإعلام السمعي البصري العمومي في بلد كالمغرب، في سياق تواصل الأزمة، مسجلا أن مهمة الخدمات السمعية البصرية لم تقتصر على إخبار المواطنين بالإجراءات الوقائية للحماية من الوباء فحسب، بل قامت كذلك بتمكين كل مواطن من خلال القرب والإدماج من استشراف المستقبل عبر مساعدته على إدراك كل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للجائحة.

6- تسريع نشر آلية الأداء بواسطة الهاتف المحمول، في تكاملي مع باقي وسائل الأداء الإلكترونية الأخرى على الصعيد الوطني، قصد تدارك التأخير المسجل في الشمول المالي، والتقليص من اللجوء إلى الأداء نقداً؛ 7- العمل على انخراط الجامعات والقطاعات الاقتصادية، والصناعية خصوصاً، في مشاريع البحث والتطوير ذات الصلة بالتحوّل الرقمي، بهدف خلق "منظومات" ملائمة لتطوير المقاولات الناشئة وتشجيع صعود صناعة رقمية حقيقية؛ 8- جعل الذكاء الاصطناعي أولوية وطنية

تقرير سنوي للمجلس الأعلى للحسابات عن سنتي 2019 و 2020

مرفوع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

تضمنت الجريدة الرسمية عدد 7073 ليوم 14 مارس 2022 التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2019 و 2020. وقد تم إصدار هذا التقرير السنوي في إطار تفعيل التوجهات الاستراتيجية الجديدة للمحاكم المالية التي تم اعتمادها في شقها المتعلق بالبرمجة واعتماد المعايير المهنية وإعداد ونشر النتائج التي أسفرت عنها أعمال المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات، إذ يشتمل على أربعة فصول، يتناول كل واحد منها الاختصاصات المنوطة بالمجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات، كالتالي:

- يتضمن الفصل الأول المرتبط بالاختصاصات القضائية إحصائيات حول أنشطة المحاكم المالية بشأن التدقيق والبت في الحسابات والتأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، وأهم القواعد والمبادئ المستنبطة من خلال الأحكام والقرارات الصادرة عنها. وقد تم التركيز في هذا الفصل على كل ما من شأنه تعزيز وظيفة الردع العام والخاص لهذه الاختصاصات القضائية بغية تحقيق الأمن القضائي وإشاعة ثقافة حسن التدبير وتدعيم مبادئ وقيم الحكامة الجيدة.

- يتناول الفصل الثاني من التقرير افتتاح و مراقبة التسيير واستخدام الأموال العمومية وتقييم البرامج والمشاريع، وفق مقاربة قطاعية/موضوعاتية همت القطاعات المالية والإدارية والتربوية والتكوينية والرياضة والصحة والعمل الاجتماعي، وكذا القطاعات الإنتاجية والتجهيز والإسكان، بالإضافة إلى مواضيع تهم تدبير المشاريع العمومية المنجزة على مستوى جهات المملكة وتدبير بعض المرافق والتجهيزات العمومية المحلية.

- كما أنجز المجلس الأعلى للحسابات سنة 2020، مهمتين رقابيتين خصتا مجال التقاعد وركزتا أساساً على الإصلاح المنهجي لإنظمة التقاعد الحالية. وكذا توسيع نطاق التغطية ليشمل العاملين غير الأجراء.

وتوقيع اتفاقية بين رئيس الجامعة المغربية لشركات التأمين وإعادة التأمين والمجموعة المهنية لبنوك المغرب تم بموجبها وضع تأمين على "الوفاة/ العجز السكلي للمقترض" لفائدة المستفيدين من برنامج "انطلاقة"، ومساهمة الهيئة في الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا.

رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تحت عنوان "نحو تحول رقمي مسؤول ومدمج"

صدر في الجريدة الرسمية عدد 7070 ليوم 3 مارس 2022 الرأي الذي أنجزه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بناء على إحالة ذاتية تحت عنوان "نحو تحول رقمي مسؤول ومدمج". وقد تمحور هذا الرأي حول الاستراتيجيات والبرامج التي وضعتها بلادنا، والتي تخص إحداث هيئات ذات صلة بالموضوع خاصة وكالة التنمية الرقمية واللجنة الوطنية لمراقبة وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، إلا أنه حسب رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فجائحة كورونا أبانت عن وجود فجوة رقمية ملموسة تخللت مجموعة من المبادرات التي تهم التحول الرقمي في عدة قطاعات نذكر منها قطاع الصحة، التعليم والصناعة. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر تغطية المجال الجغرافي بالكامل بالإنترنت ذي الصبيب العالي ضعيفة جداً. كما أشار الرأي إلى غياب فاعلين تكنولوجيين محليين وكذلك غياب خارطة طريق وطنية للذكاء الاصطناعي. لذلك وبناء على هذا التشخيص، قدم المجلس مجموعة من الخطوات التي من شأنها المساهمة في تجويد الخدمات الرقمية التي تساهم بشكل ضروري في الحصول على خدمات مواكبة للتطورات التي يعرفها العالم. حيث يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إلى اعتماد رؤية واضحة من أجل إحداث تحول رقمي مدمج ومسؤول. من خلال مجموعة من التدابير، نذكر من بينها: 1- إعطاء الأولوية للرقمنة باعتبارها وسيلة ونمطاً هيكلياً لتطبيق القوانين والنصوص التنظيمية وتوفير الخدمات العمومية، وتعزيز التطبيقات أو النظم الرقمية الجديدة ذات التأثير القوي على مسار المرتفقين؛ 2- وضع إطار تنظيمي متكامل ومناسب في مجال الرقمنة، لا سيما في ما يتعلق بالعمل عن بُعد وحماية المعطيات؛ 3- تحسين الأمن السيبراني والسيادة الرقمية من أجل إرساء تحول رقمي مسؤول، وذلك من خلال تحسين صمود البنيات التحتية، وترسيخ الثقة الرقمية، وتعزيز حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، وتعميم التوقيع الإلكتروني؛ 4- تطوير مراكز معطيات وطنية وجوهية مغربية، اعتماداً على شراكات بين القطاعين العام والخاص بما يمكن من التوطن والحفظ الداخلي للأنشطة الرقمية الاستراتيجية للدولة والمقاولات (المعطيات والتطبيقات)؛ 5- العمل من أجل صعود "منظومة" رقمية مغربية، عن طريق استخدام رافعة الصفقات العمومية وآليات تمويل مبتكرة بالنسبة للفاعلين في القطاع، وتزويد المقاولات التي تستثمر في عملية رقمنتها بحوافز مالية، من قبيل تعزيز التحفيزات الجبائية وضمان التمويل من طرف الدولة؛

فيما تشير المادة الثانية إلى محتوى ملفات طلبات الرخص وكذا كفاءات منحها تحدد بقرار مشترك للسلطات الحكومية المكلفة على التوالي بالداخلية والصحة والفلاحة والصناعة والتجارة، حيث ستواكب الوكالة الوطنية لتقنين الأنشطة المتعلقة بالقنب الهندي، في إطار ممارسة مهامها، وبالتنسيق مع السلطات العمومية المختصة، طالبي الرخص المنصوص عليها أعلاه خلال الإجراءات والمساطر التي تسبق منح هذه الرخص. كما يحدث المرسوم لجنة استشارية تكلف بدراسة طلبات الرخص المحالة إليها من لدن الوكالة قصد إبداء رأيها بشأنها، حيث تتألف اللجنة الاستشارية، التي سيراؤها المدير العام للوكالة أو ممثله من ممثلين عن الداخلية والصحة والفلاحة والصناعة والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية. فيما تنص المادة الرابعة على أنه يجب على أصحاب رخص ممارسة مختلف الأنشطة المتعلقة بالقنب الهندي إبلاغ الوكالة بقائمة كميات القنب الهندي المدخلة والمخرجة ووضع مخزونه وبذوره وشتائله ومنتجاته، حسب الحالة، مدة شهر، وذلك في اليوم العاشر من الشهر الموالي لكل ثلاثة أشهر منصرمة على أبعد تقدير، بالإضافة إلى الجرد المادي السنوي لمخزون القنب الهندي وبذوره وشتائله ومنتجاته، حسب الحالة، معد برسم السنة المنصرمة، وذلك قبل 31 يناير من السنة الموالية. وستحدد بقرار مشترك للسلطات الحكومية المكلفة على التوالي بالداخلية والصحة والفلاحة والصناعة والتجارة نسب مادة رباعي هيدروكانابينول THC.

تقرير سنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2020

مرفوع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

تضمنت الجريدة الرسمية عدد 7079 ليوم 4 أبريل 2022 التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2020، والذي تضمن رصد وتحليل الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للبلاد، وجرى للأنشطة التي أنجزها المجلس. ويقدم هذا التقرير انعكاسات جائحة كوفيد-19 على جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في ثلاثة أقسام يتعلق الأول منها بشخص الوضع الاقتصادي والاجتماعية والبيئية لسنة 2020، حيث أنجز المجلس تحليلا للظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، عرض من خلاله المنجزات التي تم تحقيقها مع الوقوف على أوجه القصور خلال سنة 2020 التي تم تسجيلها في هذه المجالات. أما القسم الثاني فيشمل عناصر من أجل استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تقطع مع الوضعية الحالية في مناطق زراعة القنب الهندي. إذ تناول هذا القسم الحالة الراهنة، وكذا عناصر من أجل استراتيجية للقطعة في مجال تطوير تحويل القنب الهندي للاستعمالات الصناعية والنهوض به.

أما الفصل الثالث من التقرير، فقد تطرق لاختصاصات المحاكم المالية المرتبطة بالتصريح الإجباري بالممتلكات -هذا الاختصاص يواجه عائقين أساسيين يتمثلان في العدد الكبير للملزمين وضعف إيلاء الأهمية لهذا الاختصاص من طرف السلطات الحكومية-، وبمراقبة حسابات الأحزاب السياسية سيما إرجاع مبالغ الدعم برسم استحقاقات سابقة أو الدعم السنوي للسنوات الفارطة وتقديم الحسابات السنوية، فحص النفقات...، وتتبع تنفيذ التوصيات التي تسفر عنها المهمات الرقابية. وكذا التدقيق الخارجي للبرامج الممولة من طرف وكالة منظمة الأمم المتحدة بناء على تعاقد مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج. كما يولي المجلس أهمية كبيرة لتعزيز مهامه الرقابية وتطوير آليات اشتغاله وفقا للمعايير المعتمدة دوليا في مجال مراقبة المالية العمومية. فيعمل على تشجيع تبادل التجارب مع هيئات ومنظمات الرقابة المالية على المستويين الجهوي والدولي، خاصة المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإننتوساي) والفروع المنبثقة عنها، إلى جانب مجموعة من المؤسسات المانحة الدولية.

-وفيما يتعلق بالفصل الرابع، فتضمن ملخصا عن تقرير المجلس حول تنفيذ قانوني المالية لسنتي 2018 و2019، والذين سبق للمجلس أن وجههما إلى البرلمان على التوالي بتاريخ 23 يونيو 2020 و18 أكتوبر 2021، كما تضمن التقرير نظرة حول ورش "نجاح الأداء" الذي دخل حيز التنفيذ في إطار إصلاح تدبير المالية العمومية الذي يوظفه القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية طبقا لمقتضيات المادة 66 منه.

وفي الختام، قدم المجلس الأعلى للحسابات مجموعة من التوصيات أهمها: تقوية آليات الحكامة وتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية، وتعزيز وظائف التخطيط الترابي والتنسيق والتواصل، وتجويد تدبير المشاريع التنموية، ومراعاة البعد البيئي في التدبير الجماعي، والرفع من أداء تدبير المرافق والتجهيزات العمومية المحلية، وتحسين تدبير الموارد المالية، وتحسين تدبير الطلبات العمومية وضبط النفقات، وضبط مجال التعمير، وتحسين تدبير الممتلكات، وبخصوص أنظمة التقاعد، أوصى المجلس بالاستمرار في مراجعة وملاءمة معايير أنظمة التقاعد الأساسية، ووضع حلول تمويل مناسبة.

مرسوم رقم 2.22.159 بتطبيق بعض أحكام القانون رقم 13.21 المتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي
تضمن العدد 7078 من الجريدة الرسمية ليوم 31 مارس 2022 مقتضيات المرسوم 2.22.159 بتطبيق بعض أحكام القانون رقم 13.21 المتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي. حيث تنص المادة الأولى من هذا المرسوم على أنه لا يجوز الترخيص بزراعة وإنتاج القنب الهندي، وكذا إنشاء واستغلال مشاتله إلا بأقاليم الحسيمة وشفشاون وتاونات

من خلال رفع العتبة القصوى لرقم المعاملات السنوي التي يمكن أن يصلها المقاول الذاتي وتخويله إمكانية تشغيل اثنين أو ثلاثة أجراء؛

- إعادة النظر في آلية "المساهمة المهنية الموحدة" والواجبات التكميلية التي تسمح بالولوج إلى منظومة الحماية الاجتماعية، وذلك بما يمكن من ملائمة مبلغ المساهمة مع القدرات المالية لكل شخص (نهج تدرج أكبر في جداول تحديد المساهمات)؛

- تعزيز العرض المتعلق بالمواكبة في مجال الدعم التقني وتقديم الاستشارة، عبر تقديم خدمات ملائمة لتوجيه مختلف المقاولين العاملين بالاقتصاد غير المنظم، مع الراغبين في الشروع في الاندماج في القطاع المنظم، مع ضمان الدعم الكامل للمقاولين الراغبين في الانتقال إلى صيغ مقاولاتية نظامية (كشركة ذات المسؤولية المحدودة (SARL)؛

- وضع برنامج متعدد السنوات لمواكبة عملية تنظيم الحرف والمهن، وبلورة إطار مرجعي أو دفتر حملات لكل مهنة، يحدد المؤهلات والكفاءات اللازم توفرها من أجل مزاولتها، وذلك من أجل عصرنه هذه المهن وتيسير اندماجها في ما بعد ؛

- إحداث مناطق أنشطة اقتصادية تضم أماكن للإنتاج معروضة للكراء، مع الحرص على أن تكون مساحتها وسؤمّتها الكرائية ملائمة لحاجيات الوحدات الإنتاجية الصغيرة جدا ؛

- ملائمة وتنويع وتيسير وسائل التمويل، لا سيما من خلال توسيع نطاق أهداف صندوق محمد السادس للاستثمار، لتشمل مسلسل إدماج الاقتصاد غير المنظم، واقتراح عروض تمويلية بشروط أكثر تفضيلية لفائدة الشباب والنساء الراغبين في الانتقال إلى القطاع المنظم ؛

- إحداث بورصة للمناولة المشتركة من أجل تشجيع المقاولين الذاتيين والمقاولات الصغيرة جدا على تقديم ترشيدات مشتركة للولوج إلى الصفقات العمومية، والتميز على مستوى الإطار التنظيمي للصفقات العمومية، بين الحد الأدنى من حصة الطلبات المخصصة للمقاولين الذاتيين والتعاونيات، وبين تلك المخولة للمقاولات الصغرى والمتوسطة ؛

- تعزيز المراقبة والتفتيش على مختلف المستويات (مفتشية الشغل، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مراقبة المطابقة التقنية...)، مع الحرص على أن تكون العقوبات رادعة بالقدر الكافي ومتناسبة مع مستوى خطورة المخالفة (وتهم هذه التوصية بشكل خاص تجارة الجملة غير المنظمة والممارسات المُستَـثَـرة التي تقوم بها بعض المقاولات المهيكلّة للأسف).

في حين تطرق القسم الثالث لأنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المتمثلة في إسهام المجلس في تدبير الظرفية الاستثنائية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 كاعتماد نمط الاشتغال عن بعد، الرفع من إنتاجية المجلس، والمساهمة في التعبئة الوطنية للتصدي للجائحة والتخفيف من تداعياتها.

وأخيرا، ومن خلال تحليل للوضع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالمغرب خلال سنة 2020، أعطى المجلس ثلاثة توجهات عامة تتمثل في مواصلة حملة تلقّيح الساكنة وتسريع وثيرتها، لضمان العودة في أسرع وقت ممكن إلى مزاولة الأنشطة الاقتصادية وإلى الحياة اليومية بكيفية اعتيادية، ومواصلة الدعم الممنوح للفئات المتضررة في عملها ومصادر دخلها؛ وكذا تفعيل عمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لضمان إنعاش قوي ومستدام للنمو الاقتصادي؛ بالإضافة إلى تفعيل استراتيجية للتحديث الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، بهدف بناء اقتصاد المعرفة القائم على الابتكار والبحث العلمي والرقمة، الموجه نحو قطاعات التكنولوجيا العالية. والهدف من هذه الاستراتيجية بناء مجتمع قائم على المساواة والاحترام.

رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول مقاربة مندمجة

للحد من حجم الاقتصاد غير المنظم بالمغرب

تميزت الجريدة الرسمية ليوم 4 ابريل 2002 في عددها 7079 بصدر تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المعد بناء على إحالة ذاتية تحت عنوان "مقاربة مندمجة للحد من حجم الاقتصاد غير المنظم بالمغرب"، حيث يؤكد فيه أن الاقتصاد غير المنظم، بمعناه الواسع، يظل ظاهرة مستعصية في المنظومة الاقتصادية المغربية، ومصدر قلق، بحيث يصل حجمها إلى نحو 30 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي حسب معطيات بنك المغرب لسنة 2018. وتذهب تقديرات المؤسسات الوطنية الدولية إلى أن نسبة تتراوح بين 60 و80 في المائة من الساكنة النشيطة المشتغلة بالمغرب تزاوّل أنشطة تندرج ضمن الاقتصاد غير المنظم.

في هذا الرأي يُبرّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أن الاقتصاد غير المنظم بهذا المفهوم الواسع يتسم بتعدد مكوناته والفئات التي يشتمل عليها. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن أشكال الاقتصاد غير المنظم، باستثناء الاقتصاد غير المنظم المعيشي، تشكل تهديدا حقيقيا لبلادنا، من قبيل التهريب والأنشطة الاقتصادية المستترة التي تمارسها مقاولات مهيكلّة. وفي هذا الإطار، يدعو المجلس إلى إزالة الحواجز التشريعية والتنظيمية والإدارية ذات الصلة، من خلال مراجعة النصوص القانونية المتقدمة أو التي تبين عدم إمكانية تطبيقها، التي تحول دون الاندماج في القطاع المنظم (عبر العمل على سبيل المثال على تحسين وضع "المقاول الذاتي"،

جدول النصوص القانونية المتعلقة بتدبير جائحة فيروس كورونا إلى حدود 30 أبريل 2022

القرارات	المراسيم	مشاريع ومقترحات القوانين
	مرسوم رقم 2.21.643 صادر في 16 من محرم 1443 (25 أغسطس 2021) بتغيير المرسوم رقم 2.21.507 الصادر في 27 من ذي القعدة 1442 (8 يوليو 2021) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفتش فيروس كورونا - كوفيد 19 (ج.ر عدد 7002 بتاريخ 9 يوليو 2021)	
	مرسوم رقم 2.21.853 صادر في 21 من ربيع الأول 1443 (28 أكتوبر 2021) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفتش فيروس كورونا - كوفيد 19 (ج.ر عدد 7002 بتاريخ 9 يوليو 2021)	
	مرسوم رقم 2.21.955 صادر في 20 من ربيع الآخر 1443 (26 نوفمبر 2021) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفتش فيروس كورونا - كوفيد 19 (ج.ر عدد 7002 بتاريخ 9 يوليو 2021)	
	مرسوم رقم 2.21.507 صادر في 27 من ذي القعدة 1442 (8 يوليو 2021) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفتش فيروس كورونا - كوفيد 19 (ج.ر عدد 7002 بتاريخ 9 يوليو 2021)	
		ظهير شريف رقم 1.21.88 صادر في 15 من ذي الحجة 1442 (26 يوليو 2021) بتنفيذ القانون رقم 48,21 بسن أحكام متفرقة تتعلق ببعض التدابير المتخذة في إطار مواجهة جائحة فيروس كورونا كوفيد 19. ج.ر عدد 7009 بتاريخ 2 أغسطس 2021
	مرسوم رقم 2.21.1017 صادر في فاتح جمادى الآخرة 1443 (4 يناير 2021) بتنظيم الملحق بالمرسوم رقم 2.18.622 بتاريخ 10 جمادى الأولى 1440 (17 يناير 2019) بتطبيق القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والقانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات، الخاصين بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا. ج.ر عدد 7056 بتاريخ 13 يناير 2022.	
	مرسوم رقم 2.21.1018 صادر في فاتح جمادى الآخرة 1443 (4 يناير 2021) بتطبيق القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والقانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات، الخاصين بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، فيما يتعلق بسائقي سيارات الأجرة الحاملين لبطاقة سائق منهجي. ج.ر عدد 7056 بتاريخ 13 يناير 2022.	
	مرسوم رقم 2.21.1019 صادر في فاتح جمادى الآخرة 1443 (4 يناير 2021) بتطبيق القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والقانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات، الخاصين بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، فيما يتعلق بالفلاحين. ج.ر عدد 7056 بتاريخ 13 يناير 2022.	
	مرسوم رقم 2.21.1020 صادر في فاتح جمادى الآخرة 1443 (4 يناير 2021) بتطبيق القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والقانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات، الخاصين بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، فيما يتعلق بالصناع التقليديين غير الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة ولنظام المقاول الذاتي ولا يسكون محاسبة. ج.ر عدد 7056 بتاريخ 13 يناير 2022.	
	مرسوم رقم 2.22.45 صادر في 25 من جمادى الآخرة 1443 (28 يناير 2022) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفتش فيروس كورونا - كوفيد 19. ج.ر عدد 7061 بتاريخ 31 يناير 2022.	
	مرسوم رقم 2.22.140 صادر في 23 من رجب 1443 (25 فبراير 2022) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفتش فيروس كورونا - كوفيد 19. ج.ر عدد 7069 بتاريخ 28 فبراير 2022.	
	مرسوم رقم 2.22.135 صادر في فاتح شعبان 1443 (4 مارس 2022) بتطبيق المرسوم بقانون رقم 2.20.605 بتاريخ 26 من محرم 1442 (15 سبتمبر 2020) بسن تدابير استثنائية لفائدة بعض المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعمال لديهم المصرح بهم وبعض فئات العمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء المؤمنين لدى الصندوق المتضررين من تدابير تفتش جائحة فيروس كورونا كوفيد - 19 ، فيما يتعلق بقطاع السياحة. ج.ر عدد 7071 بتاريخ 07 مارس 2022.	
	مرسوم رقم 2.22.138 صادر في فاتح شعبان 1443 (4 مارس 2022) بتنظيم الملحق بالمرسوم رقم 2.18.622 بتاريخ 10 جمادى الأولى 1440 (17 يناير 2019) بتطبيق القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والقانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات، الخاصين بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا. ج.ر عدد 7071 بتاريخ 07 مارس 2022	
	مرسوم رقم 2.22.139 صادر في فاتح شعبان 1443 (4 مارس 2022) بتنظيم الملحق بالمرسوم رقم 2.18.622 بتاريخ 10 جمادى الأولى 1440 (17 يناير 2019) بتطبيق القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والقانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات، الخاصين بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا. ج.ر عدد 7071 بتاريخ 07 مارس 2022	

جدول النصوص القانونية المتعلقة بتدبير جائحة فيروس كورونا إلى حدود 30 أبريل 2022

	غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، فيما يتعلق بالقانونين الذين يشتغلون لحسابهم الخاص. ج.ر عدد 7071 بتاريخ 07 مارس 2022.	
	مرسوم رقم 2.22.225 صادر في 22 من شعبان 1443 (25 مارس 2022) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19. ج.ر عدد 7077 بتاريخ 28 مارس 2022.	
	مرسوم رقم 2.22.190 صادر في 26 من شعبان 1443 (29 مارس 2022) بتطبيق القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والقانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات، الخاصين بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، فيما يتعلق بالسائقين الحاملين لبطاقة سائي مهني غير سائقي سيارات الأجرة. ج.ر عدد 7080 بتاريخ 07 أبريل 2022.	
	مرسوم رقم 2.22.207 صادر في 29 من شعبان 1443 (فاتح أبريل 2022) بتغيير وتنظيم الملحق بالمرسوم رقم 2.18.622 بتاريخ 10 جمادى الأولى 1440 (17 يناير 2019) بتطبيق القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والقانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات، الخاصين بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا. ج.ر عدد 7082 بتاريخ 14 أبريل 2022.	
	مرسوم رقم 2.22.208 صادر في 29 من شعبان 1443 (فاتح أبريل 2022) بتغيير وتنظيم الملحق بالمرسوم رقم 2.21.928 بتاريخ 23 من ربيع الآخر 1440 (29 نوفمبر 2021) بتطبيق القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والقانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات، الخاصين بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، وكذا المادة 73 III من المونة العامة للضرائب، فيما يتعلق بالمقاولين الذاتيين. ج.ر عدد 7082 بتاريخ 14 أبريل 2022.	
	مرسوم رقم 2.22.311 صادر في 26 من رمضان 1443 (28 أبريل 2022) بتمديد مدة سريان مفعول حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19. ج.ر عدد 7086 بتاريخ 28 أبريل 2022.	

حنان الصالحي
مس تشارة قانونية
بالأمانة العامة للحكومة



سميرة جيايدي
مس تشارة قانونية
بالأمانة العامة للحكومة



وعليه، أكدت المحكمة الدستورية في قرارها، أنه استناداً إلى الفصل 49 من الدستور الذي ينص على أن "لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الاستراتيجية تحدد بقانون تنظيمي"، يكون قد أسند إلى المشرع صلاحية تقدير ما يندرج في لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية، وهي صلاحية ليس للمحكمة الدستورية التعقيب عليها، مادامت ممارستها لا يشوبها خطأ في التقدير، مما تكون معه الإضافات والحذف والتعديلات المذكورة ليس فيها ما يخالف الدستور.

وفي الختام، أمرت المحكمة الدستورية بتبليغ نسخة من قرارها هذا إلى السيد رئيس الحكومة، ونشره في الجريدة الرسمية.

. متابعات قضائية بالمغرب وفرنسا

أولا: المغرب

صدر عن المحكمة الدستورية باسم جلالة الملك وطبقا للقانون خلال الفترة الممتدة بين شهري يناير وأبريل من السنة الجارية مجموعة من القرارات، تضمنت معظمها الطعون الانتخابية، فيما اقتصر الأمر في مجال دستورية القوانين على قرار وحيد كالتالي:

القرار رقم 22/152

صرحت المحكمة الدستورية في قرارها رقم 22/152 الصادر بتاريخ 12 يناير 2022 في الملف عدد 21/232 بشأن القانون التنظيمي رقم 51.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقاً لأحكام الفصلين 49 و 92 من الدستور، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 27 من شعبان 1433 (17 يوليو 2012)، ليس فيه ما يخالف أحكام الدستور.

وأوضحت المحكمة الدستورية في قرارها، أن القانون التنظيمي رقم 51.21 السالف الذكر، يتكون من مادة فريدة، تنص على تغيير وتتميم الملحقين رقم (1) ورقم (2) المرفقين بالقانون التنظيمي رقم 02.12 والمتعلقين على التوالي بلائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الاستراتيجية التي يتم التداول في تعيين مسؤوليها في المجلس الوزاري، وبلائحة تتميم المناصب العليا التي يتم التداول بشأنها في مجلس الحكومة.

فعلى مستوى الملحق رقم (1) الخاص بلائحة المؤسسات والمقاولات الاستراتيجية، تبين للمحكمة الدستورية أنه أضيفت إلى البند (أ) المتعلق بالمؤسسات العمومية الاستراتيجية، ثلاث مؤسسات جديدة، ويتعلق الأمر بكل من "الوكالة الوطنية لتقنين الأنشطة المتعلقة بالقنب الهندي"، و"الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية"، و"الوكالة الوطنية للمياه والغابات"، كما استبدلت في البند (ب) الخاص بالمقاولات العمومية الاستراتيجية، تسمية شركة الاستثمارات الطاقية بشركة الهندسة الطاقية.

و فيما يخص الملحق رقم (2) الخاص بلائحة تتميم المناصب العليا التي يتم التداول بشأنها في مجلس الحكومة، فقد أوضحت المحكمة الدستورية أنه أضيفت إلى البند (أ) المتعلق بالمسؤولين عن المؤسسات العمومية ثلاث مؤسسات جديدة، ويهم الأمر كل من "مؤسسة الأعمال الاجتماعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة"، و "مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة الموظفين والأعوان العاملين بالقطاع الوزاري المكلف بالصيد البحري"، و"مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات"، كما تم حذف "مكتب التسويق

تانيا : فرنسا

Au regard du grand nombre de décisions et d'arrêts rendus par les juridictions françaises, nous nous contentons, comme dans nos précédentes chroniques, de rendre compte des décisions et ordonnances les plus marquantes rendues respectivement par le Conseil Constitutionnel et le Conseil d'Etat.

I -Le Conseil constitutionnel

31 arrêts ont été rendus par le conseil constitutionnel durant la période allant du 04 janvier jusqu'au 27avril 2022.

Nous signalons en particulier les décisions suivantes :

Décision n° 2022-835 DC du 21 janvier

« Loi renforçant les outils de gestion de la crise sanitaire et modifiant le code de la santé publique »

Par sa décision n° 2022-835 DC du 21 janvier 2022, le Conseil constitutionnel s'est prononcé sur la loi renforçant les outils de gestion de la crise sanitaire et modifiant le code de la santé publique, dont il avait été saisi par plusieurs députés et sénateurs ; qui contestaient notamment les dispositions de l'article 1er de la loi déferée subordonnant l'accès à certains lieux, établissements, services ou événements à la présentation d'un « passe vaccinal »

Le conseil constitutionnel estime que les mesures contestées ne peuvent être prises que dans l'intérêt de la santé publique et aux seules fins de lutter contre l'épidémie de covid-19 et si la situation sanitaire le justifie au regard de la circulation virale ou de ses conséquences sur le système de santé, appréciées en tenant compte des indicateurs sanitaires tels que le taux de vaccination, le taux de positivité des tests de dépistage, le taux d'incidence ou le taux de saturation des lits de réanimation. Elles doivent être strictement proportionnées aux risques sanitaires encourus et appropriées aux circonstances de temps et de lieu. Il y est mis fin sans délai lorsqu'elles ne sont plus nécessaires.

Ainsi ; étaient contestées par les députés et sénateurs requérants les dispositions de l'article 1er de la loi déferée relatives à la production d'un document officiel lors du contrôle de la détention du « passe vaccinal » et du « passe sanitaire »

Ces dispositions permettent aux personnes et services autorisés à contrôler la détention d'un « passe » vaccinal ou sanitaire de demander à son détenteur la production d'un document officiel comportant sa photographie lorsqu'il existe des raisons sérieuses de penser que le document présenté ne se rattache pas à la personne qui le présente

Le Conseil constitutionnel en déduit que les dispositions contestées ne délèguent pas des compétences de police administrative générale inhérentes à l'exercice de la « force publique » nécessaire à la garantie des droits.

En adoptant les dispositions contestées, le législateur a entendu assurer l'effectivité de l'obligation de détention d'un « passe » vaccinal ou sanitaire pour l'accès à certains lieux. Il a ainsi poursuivi l'objectif de valeur constitutionnelle de protection de la santé. D'autre part, en application de ces dispositions, la personne contrôlée ne peut se voir inviter à produire qu'un document officiel comportant sa photographie et des éléments d'identité figurant également sur son « passe » vaccinal ou sanitaire. Il est fait interdiction aux personnes et services autorisés à demander la production d'un tel document de le conserver ou de le réutiliser ainsi que les informations qu'il contient, sous peine de sanctions pénales.

Décision n° 2021-971 QPC du 18 février 2022, France nature environnement : prolongation de plein droit de certaines concessions minières

Un régime de concession minière perpétuelle devait prendre fin en 2018 mais via un régime, prévu par une ordonnance de 2011, qui permettait en fait à ces mines d'être exploitées même au delà de ce délai sans nouvelle appréciation de l'impact environnemental de celle-ci. La loi Climat et résilience de 2021 a mis fin à ce régime. Le Conseil constitutionnel vient de prendre acte de ladite fin... mais il a confirmé l'inconstitutionnalité de ce régime pour la période antérieure à 2021.

En application de l'article L. 144-4 du code minier, les concessions minières initialement instituées pour une durée illimitée devaient expirer le 31 décembre 2018.

Mais cette date de péremption était en trompe-l'œil puisque les dispositions contestées prévoient que ces concessions sont prolongées de droit lorsque les gisements sur lesquels elles portent sont encore exploités à cette date... sans que l'autorité administrative n'ait à prendre en compte les effets sur l'environnement d'une telle décision. Même si le droit a ensuite évolué avec la loi du 22 août 2021 portant lutte contre le dérèglement climatique et renforcement de la résilience face à ses effets.

Le Conseil constitutionnel juge que dès lors, depuis l'entrée en vigueur de cette loi, le fait que les dispositions contestées prévoient que la prolongation des anciennes concessions perpétuelles est de droit ne saurait être interprété comme faisant obstacle à la prise en compte des conséquences sur l'environnement de la décision de prolongation de ces concessions.

Le Conseil constitutionnel en déduit que, depuis cette date et sous une réserve qu'il émet, ces dispositions ne méconnaissent plus les articles 1er et 3 de la Charte de l'environnement et sont conformes à la Constitution. Mais qu'avant l'entrée en vigueur de la loi du 22 août 2021, ce régime était inconstitutionnel, et que ladite inconstitutionnalité et peut s'appliquer aux instances introduites à cette date et non jugées définitivement.

Décision n° 2021-981 QPC du 17 mars 2022 « Destruction des végétaux et des animaux morts ou non viables saisis dans le cadre d'infractions au code de l'environnement »

Objet QPC. Le premier alinéa de l'article L. 172-13 du Code de l'environnement, dans sa rédaction résultant de la loi n° 2016-1087 du 8 août 2016, pour la reconquête de la biodiversité, de la nature et des paysages, prévoit : « Lorsqu'ils les ont saisis, les fonctionnaires et agents mentionnés à l'article L. 172-4 peuvent procéder ou faire procéder à la destruction des végétaux et des animaux morts ou non viables » (décision de renvoi Cass. QPC, 14 décembre 2021, n° 21-90.039, F-D).

D'une part, tant la saisie des végétaux et animaux objet d'une infraction que la destruction de ceux qui seraient morts ou non viables sont constatées par procès-verbal versé au dossier de la procédure, en application respectivement du quatrième alinéa de l'article L. 172-12, et du dernier alinéa de l'article L. 172-13.

D'autre part, les dispositions contestées ne font pas obstacle à ce que la personne mise en cause puisse contester les procès-verbaux sur le fondement desquels elle est poursuivie, ceux-ci faisant foi jusqu'à preuve contraire qui peut être apportée par écrit ou par témoins.

Dès lors, la personne intéressée est mise en mesure de contester devant le juge les conditions dans lesquelles ont été recueillis les éléments de preuve qui fondent sa mise en cause.

Le grief tiré de la méconnaissance de l'article 16 de la Déclaration de 1789 N° Lexbase : L1363A9D (garantie des droits de la défense et du principe du contradictoire) doit donc être écarté.

Les dispositions contestées, qui ne méconnaissent ni les droits de la défense, ni le principe du contradictoire, doivent donc être déclarées conformes à la Constitution.

Décision n° 2021-976/977 QPC du 25 février 2022

« Conservation des données à caractère personnel pour les besoins de la recherche, de la constatation et de la poursuite des infractions pénales »

Le Conseil constitutionnel a censuré une partie des dispositions obligations de conservation généralisée et indifférenciées de données de connexion des opérateurs et hébergeurs.

Saisi le 10 décembre 2021 par la chambre criminelle de la Cour de cassation d'une question prioritaire de constitutionnalité, le Conseil constitutionnel a rendu le 25 février 2022 (n° 2021-976/977 QPC) une décision notable concernant la collecte et le traitement des données à caractère personnel en matière de communications électroniques, en déclarant une partie des dispositions de l'article L. 34-1 du code des postes et communications électroniques (dans sa version antérieure à la loi n° 2021-998 du 31 juill. 2021) contraires à la Constitution.

L'ancien article L. 34-1 du code des postes et des communications électroniques (« CPCE ») permettait en effet une conservation généralisée et indifférenciée pendant un an de l'ensemble des données relatives au trafic et des données de localisation de tous les abonnés et utilisateurs inscrits concernant tous les moyens de communication électronique.

En outre, l'autorité judiciaire ainsi que les services de police pouvait requérir communication de l'ensemble de ces informations, sans qu'il ne soit précisé de conditions, en particulier concernant l'auteur ou l'infraction suspectée dans l'hypothèse de la lutte contre la délinquance et sans autorisation préalable d'un magistrat.

Aux termes de leur décision, les Sages ont censuré une partie de l'obligation de conservation généralisée et indifférenciée des données de connexion pendant un an résultant de l'ancien article L. 34-1 du CPCE.

Une décision uniquement de principe donc, mais qui rappelle à l'évidence l'enjeu démocratique majeur de protection de la vie privée à l'ère du renseignement de masse et de la cybersurveillance.

Décision n° 2022-990 QPC du 22 avril 2022

Fédération nationale des collectivités de compostage et autres [Restrictions apportées au développement des installations de tri mécano-biologiques des déchets]

Objet QPC. Les deuxième et troisième phrases du seizième alinéa du paragraphe I de l'article L. 541-1 du Code de l'environnement N° Lexbase : L6920L7G, dans sa version issue de l'article 90 de la loi n° 2020-105 du 10 février 2020, relative à la lutte contre le gaspillage et à l'économie circulaire N° Lexbase : L8806LUP, conditionnent l'autorisation de nouvelles installations de tri mécano-biologique, de l'augmentation des capacités d'installations existantes ou de leur modification notable à la généralisation du tri à la source des biodéchets par les collectivités territoriales et les établissements publics de coopération intercommunale. Elles interdisent également aux personnes publiques d'apporter une aide à ces installations.

D'une part, les dispositions contestées se bornent à soumettre la création d'installations de tri mécano-biologique ou l'extension des capacités d'installations existantes au respect de la condition, qui n'est pas imprécise, de généralisation du tri à la source des biodéchets. Elles n'interdisent pas aux collectivités territoriales de recourir à de telles installations et ne font pas davantage obstacle à la poursuite de l'exploitation des installations existantes.

D'autre part, par l'interdiction des aides publiques, les dispositions contestées visent uniquement à empêcher les personnes publiques de contribuer au développement des capacités de tri mécano-biologique par la création de nouvelles installations ou l'accroissement des capacités des installations existantes.

Ces dispositions n'instituent, par elles-mêmes, aucune différence de traitement entre les collectivités territoriales. Le grief tiré de la méconnaissance du principe d'égalité devant la loi doit donc être écarté.

Par conséquent, lesdites dispositions contestées, qui ne sont pas entachées d'incompétence négative et qui ne méconnaissent ni les exigences de l'article 16 de la Déclaration de 1789, ni le droit de propriété, ni l'article 2 de la Charte de l'environnement non plus qu'aucun autre droit ou liberté que la Constitution garantit, doivent être déclarées conformes à la Constitution.

Cookies publicitaires : Google définitivement condamné à payer 100 millions d'euros « arrêté du 28 janvier 2022 »

En décembre 2020, la Commission nationale de l'informatique et des libertés (CNIL) a condamné l'entreprise Google à payer deux amendes d'un montant total de 100 millions d'euros¹, car elle n'avait notamment pas respecté son obligation de recueillir le consentement des utilisateurs avant tout dépôt de cookies ou autres traceurs (article 82 de la loi informatique et libertés, transposant la directive européenne ePrivacy de 2002). Google a saisi le Conseil d'État pour faire annuler cette sanction.

Le Conseil d'État confirme aujourd'hui dans sa décision la compétence de la CNIL pour intervenir, ainsi que les constats qu'elle a faits : absence d'information claire et complète des utilisateurs, défaut de recueil préalable de leur consentement et mécanisme défaillant d'opposition aux cookies publicitaires. En effet, le contrôle effectué par la CNIL en mars 2020 a établi que 7 cookies étaient automatiquement installés sur les ordinateurs des utilisateurs dès leur arrivée sur le site, dont 4 qui n'avaient qu'une finalité publicitaire. Durant la procédure de contrôle effectuée par la CNIL, Google a modifié ses pratiques en août 2020, mais a continué à ne pas informer directement et explicitement l'utilisateur sur les finalités de ses cookies et les moyens de s'y opposer.

Le Conseil d'État observe que le montant des amendes infligées par la CNIL n'excède pas la limite fixée par la loi informatique et libertés². Et qu'au vu des bénéfices importants produits par les données collectées au moyen de cookies publicitaires, mais aussi de la position de Google en France (+ de 90 % de part de marché soit 47 millions d'utilisateurs environ), ces amendes ne sont pas disproportionnées.

Pour ces différentes raisons, le Conseil d'État rejette la demande de Google d'annuler la sanction qui lui a été infligée par la CNIL.

Le port du masque ne peut être imposé en extérieur qu'à certaines conditions « 14 janvier 2022 »

Un particulier a saisi le juge des référés du Conseil d'État pour qu'il ordonne la suspension de la décision par laquelle le Premier ministre a donné instruction aux préfets de mettre en œuvre l'obligation de port du masque en extérieur. Le juge des référés du Conseil d'État, statuant en formation collégiale, relève d'abord que la possibilité de mettre en œuvre cette obligation est prévue par le décret du 1er juin 2021.

Le juge des référés du Conseil d'État précise toutefois dans quelles conditions le masque peut être légalement imposé en extérieur. Tout d'abord, il faut que la situation épidémiologique locale le justifie. Ensuite, le port du masque doit être limité aux lieux et aux heures de forte circulation de population ne permettant pas d'assurer la distanciation physique, ainsi qu'aux lieux où les personnes sont amenées à se regrouper (tels que les marchés, les rassemblements sur la voie publique ou les centres-villes commerçants). Les périodes horaires doivent aussi être appropriées aux risques identifiés. En effet, bien que le risque de contamination au covid-19 soit plus faible en plein air, il n'est pas manifestement exclu par les recommandations scientifiques qu'une contamination se produise en extérieur lorsqu'il existe une forte concentration de personnes.

Cependant le préfet peut délimiter des zones d'obligation de port du masque suffisamment larges pour que sa mise en œuvre soit compréhensible et cohérente.

Le juge des référés du Conseil d'État rappelle que le Premier ministre devra tenir compte des éventuelles évolutions des connaissances scientifiques pour adapter si besoin ses instructions aux préfets, voire de mettre fin à cette obligation si l'utilité du port du masque n'était plus établie.

Compte tenu de ces éléments, le juge des référés du Conseil d'État rejette la demande de suspension de la décision du Premier ministre.

Transports publics interrégionaux : la demande de dérogation pour tous les rendez-vous administratifs ou judiciaires à l'obligation du pass vaccinal est rejetée

Depuis le 24 janvier, il est obligatoire de présenter un schéma vaccinal complet, un certificat de contre-indication à la vaccination ou un certificat de rétablissement pour les déplacements longues distances interrégionaux en train ou en avion, sauf en cas de motif impérieux d'ordre familial ou de santé ou « en cas d'urgence faisant obstacle à l'obtention d'un justificatif de statut vaccinal ».

Deux avocats ont saisi le Conseil d'État pour demander la suspension de cette obligation qui selon eux empêche les personnes non vaccinées de se rendre à un rendez-vous chez un auxiliaire de justice ou à une convocation d'une autorité judiciaire ou administrative, et porte atteinte à plusieurs libertés fondamentales, notamment le droit au recours et le droit à un procès équitable.

Le juge des référés relève qu'une convocation par une autorité judiciaire ou administrative ou un rendez-vous chez un avocat qui ne peut être réalisé à distance ou différé, sont aux nombres des urgences « faisant obstacle à l'obtention d'un justificatif de statut vaccinal », lorsque la convocation ou le rendez-vous sont fixés à un délai inférieur à celui nécessaire pour obtenir un schéma vaccinal complet, ainsi que le prévoit la loi. Ce délai est actuellement de 3 à 4 semaines pour les vaccins à ARN messenger. Le juge des référés estime en revanche qu'une personne devant répondre à une convocation des autorités ou se rendre chez un avocat, ne peut se prévaloir de la même urgence, si le délai dont elle dispose est suffisant, soit pour se faire vacciner, soit pour organiser son déplacement selon d'autres modalités.

Le juge des référés relève enfin que l'épidémie reste à un niveau particulièrement actif et que le passe vaccinal permet de protéger les utilisateurs des transports sur longue distance.

Pour ces raisons, le juge des référés du Conseil d'État rejette la demande dont il était saisi.

L'interdiction de vendre à l'état brut des fleurs et feuilles provenant de variétés de cannabis sans propriétés stupéfiantes est suspendue 24 janvier 2022

Le code de la santé publique (article R. 5132-86) interdit la production, la fabrication, le transport, l'importation, l'exportation, la détention, l'offre, la cession, l'acquisition ou l'emploi du cannabis (plante, résine et produits dérivés). Mais ce même article prévoit que peuvent être autorisées « la culture, l'importation, l'exportation et l'utilisation industrielle et commerciale de variétés de cannabis dépourvues de propriétés stupéfiantes ».

Sur la base de cette dérogation, l'arrêté ministériel du 30 décembre 2021 a autorisé « la culture, l'importation, l'exportation et l'utilisation industrielle et commerciale des seules variétés de cannabis sativa L. dont la teneur en delta-9-tétrahydrocannabinol (THC) n'est pas supérieure à 0,3 % ».

Cependant ce même arrêté ministériel interdit la vente aux consommateurs des fleurs et des feuilles à l'état brut de ces mêmes variétés, même si la teneur en THC de ces fleurs et feuilles est inférieure au seuil de 0,3%.

Plusieurs entreprises qui commercialisent déjà des produits issus de ces variétés de cannabis, sur la base d'un précédent arrêté ministériel, ont contesté en urgence cette interdiction.

En effet il n'apparaît pas, au terme de l'instruction contradictoire et des échanges qui ont eu lieu lors de l'audience publique, que les fleurs et feuilles de cannabis sativa L. dont la teneur en THC est inférieure à 0,3 % présenteraient un degré de nocivité pour la santé justifiant une mesure d'interdiction totale et absolue : ce seuil est précisément celui retenu par l'arrêté contesté lui-même pour caractériser les plantes de cannabis autorisées à la culture, l'importation, l'exportation et l'utilisation industrielle. Par ailleurs, il n'est pas démontré qu'il serait impossible de contrôler cette teneur pour les fleurs et les feuilles, alors même que des moyens de contrôle sont détaillés, pour l'ensemble de la plante, à l'annexe de l'arrêté.

En attendant que le Conseil d'Etat se prononce définitivement au fond sur la légalité de l'arrêté contesté, le juge des référés suspend à titre provisoire l'interdiction contestée.

3. متابعات حول مستجدات القانون الأوروبي

Pacte vert: Moderniser les règles de l'UE relatives aux émissions industrielles afin d'orienter les grandes industries dans la transition écologique à long terme

Depuis le mois d'avril 2022, des propositions visant à mettre à jour et à moderniser la directive relative aux émissions industrielles ont été déposées.

Cette directive constitue une législation essentielle en matière de prévention et de contrôle de la pollution. Des règles actualisées contribueront à orienter les investissements industriels nécessaires à la transition de l'Europe vers une économie «zéro pollution», compétitive et neutre pour le climat d'ici 2050.

Elles visent également à stimuler l'innovation, à récompenser les pionniers et à contribuer à l'égalité des conditions de concurrence sur le marché de l'UE. La révision contribuera à garantir la sécurité des investissements à long terme, les premières nouvelles obligations incombant à l'industrie étant attendues pour la deuxième moitié de la décennie.

La révision s'appuie sur l'approche globale de l'actuelle directive relative aux émissions industrielles, qui couvre quelque 50 000 grandes installations industrielles et exploitations d'élevage intensif en Europe. Ces installations doivent respecter les conditions relatives aux émissions en appliquant les «meilleures techniques disponibles» spécifiques par activité. Ces techniques sont définies conjointement par l'industrie, les experts des États membres et de la Commission et la société civile. Les nouvelles règles couvriront des sources d'émissions plus pertinentes, rendront les autorisations plus efficaces, réduiront les coûts administratifs, amélioreront la transparence et soutiendront davantage les technologies de pointe et d'autres approches innovantes.

Le vice-président exécutif chargé du pacte vert pour l'Europe, M. Frans Timmermans, a déclaré:

«D'ici à 2050, l'activité économique dans l'Union européenne ne devrait plus polluer notre air, notre eau et notre environnement au sens large. Les propositions présentées aujourd'hui permettront de réduire considérablement les émissions nocives provenant des installations industrielles et des plus grandes exploitations d'élevage européennes. En modernisant maintenant le cadre européen des émissions industrielles,

سارة النصري
مترجمة من الدرجة الثانية
بالأمانة العامة للحكومة



il est certain que les futures règles orienteront les investissements à long terme, accroîtront l'indépendance de l'Europe en matière d'énergie et de ressources et encourageront l'innovation.»

Le commissaire chargé de l'environnement, des océans et de la pêche, M. Virginijus Sinkevičius, a déclaré: «Ces nouvelles règles permettront aux grandes installations industrielles et aux élevages intensifs de contribuer dans une juste mesure à la réalisation de l'objectif du pacte vert pour l'Europe et de son ambition «zéro pollution». À elles seules, les mesures prises dans les exploitations d'élevage permettraient des bénéfices pour la santé humaine s'élevant à au moins 5,5 milliards d'euros par an. Les changements mis en œuvre permettront de créer des emplois supplémentaires, comme l'a montré avec succès le secteur européen de l'éco-innovation. Des mesures qui s'attaquent de manière proactive aux crises relatives à la pollution, au climat et à la biodiversité peuvent rendre notre économie plus efficace et plus résiliente.»

Mise à jour d'une approche à long terme éprouvée

À la suite d'une vaste consultation de l'industrie et des parties prenantes et d'une analyse d'impact approfondie, le cadre existant sera renforcé par de nouvelles mesures visant à augmenter son efficacité globale. Les principaux changements sont les suivants: -Autorisations plus efficaces pour les installations: au lieu de fixer les limites les moins exigeantes des meilleures techniques disponibles, comme le font actuellement quelque 80 % des installations, la procédure d'autorisation devra évaluer les possibilités d'atteindre les meilleures performances. Elle renforcera également les règles relatives à l'octroi de dérogations en harmonisant les évaluations requises et en assurant un réexamen régulier des dérogations accordées.

-Une aide plus importante pour les pionniers de l'innovation de l'UE : au lieu des autorisations fondées sur les meilleures techniques bien établies, les pionniers pourront tester des techniques émergentes, en bénéficiant d'autorisations plus souples.

Un «Innovation Centre for Industrial Transformation and Emissions» (INCIT) aidera l'industrie à trouver des solutions de lutte contre la pollution. Enfin, d'ici à 2030 ou 2034, les exploitants devront élaborer des plans de transformation pour leurs sites afin d'atteindre les objectifs fixés par l'UE pour l'ambition «zéro pollution» d'ici à 2050, l'économie circulaire et la décarbonations.

-Soutenir les investissements de l'industrie dans l'économie circulaire : les nouvelles meilleures techniques disponibles pourraient inclure des niveaux de performance contraignants en matière d'utilisation des ressources. Le système de management environnemental existant sera amélioré afin de réduire l'utilisation de produits chimiques toxiques.

-Synergies entre dépollution et décarbonation: l'efficacité énergétique fera partie intégrante des autorisations, et les synergies technologiques et d'investissement entre décarbonation et dépollution seront systématiquement prises en considération lors de la détermination des meilleures techniques disponibles.

Les nouvelles règles couvriront également un plus grand nombre d'installations, notamment:

-les exploitations d'élevage intensif à grande échelle. Selon les nouvelles règles, les plus grandes exploitations d'élevage de bovins, porcins et de volaille seraient progressivement couvertes: environ 13 % des exploitations agricoles commerciales européennes sont responsables de 60 % des émissions d'élevage d'ammoniac et de 43 % de celles de méthane dans l'UE. Les bénéfices pour la santé de cette couverture élargie sont estimés à plus de 5,5 milliards d'euros par an. Étant donné que les exploitations agricoles ont des activités plus simples que les installations industrielles, toutes les exploitations couvertes bénéficieront d'un régime d'autorisation allégé. Les obligations découlant de la proposition tiendront compte de la taille des exploitations et de la densité du cheptel grâce à des exigences adaptées. La politique agricole commune reste une source essentielle de soutien à la transition;

l'extraction de minéraux et métaux industriels et la production à grande échelle de batteries. Ces activités se développeront considérablement dans l'UE pour permettre les transitions écologique et numérique. Pour ce faire, les meilleures techniques disponibles doivent être utilisées pour garantir à la fois les processus de production les plus efficaces et les effets les plus faibles possibles sur l'environnement et la santé humaine. Les mécanismes de gouvernance de la directive, qui associent étroitement les experts de l'industrie à l'élaboration d'exigences

-environnementales consensuelles et adaptées, soutiendront la croissance durable de ces activités dans l'Union.

-Enfin, les nouvelles règles renforceront la transparence et la participation publique au processus d'autorisation. En outre, le registre européen des rejets et des transferts de polluants sera transformé en un portail des émissions industrielles de l'UE grâce auquel les citoyens pourront accéder aux données sur les autorisations délivrées dans toute l'Europe et avoir facilement un aperçu des activités polluantes dans leur environnement immédiat.

Déjà Parus

Bulletin n°23 : "هيئات النواظمة" Les instances de régulation

Bulletin n°22 : "التدبير الإداري للمنازعات القضائية للإدارات" العمومية

Bulletin n°21 : "المفتشيات العامة للموزارات" les inspections générales des ministères

le site web de l'OMAP : <http://www.omap.ma>

Appels à contributions/دعوتان للمساهمة

1. يعلن المرصد المغربي للإدارة العمومية أن العدد 25 من نشرته سيخصص لموضوع "الإدارة والإبداع"، وفي هذا الإطار يرجى من الباحثين وعامة المهتمين الراغبين في المساهمة في هذا العدد تناول هذا الموضوع في أبعاده المختلفة: حالات ونماذج للإبداع داخل الإدارة المغربية، محفزات ومعيقات الإبداع، دور القادة الإداريين في التشجيع على الإبداع، خصوصيات الإدارات الترابية والإبداع إلى غير ذلك من المواضيع التي يراها المساهمون جديرة بالدراسة والتحليل
آخر أجل للتوصل بالمقالات الخاصة بهذا الموضوع هو 30 يونيو 2022.

2. أعلن المرصد المغربي للإدارة العمومية أن العدد 26 من نشرته سيخصص لموضوع "الإدارة والطلبات العمومية"، وفي هذا الإطار يرجى من الباحثين وعامة المهتمين الراغبين في المساهمة في هذا العدد تناول هذا الموضوع في أبعاده المختلفة: تنظيم ووضع المصالح المكلفة بالطلبات العمومية، نماذج إدارات متميزة في تدبير الطلبات العمومية، الصعوبات والمخاطر التي تواجهها الإدارات في مجال تدبير الطلبات العمومية، علاقة اللجنة الوطنية للطلبات العمومية بالإدارات العمومية، الإدارات المتدخلة في منظومة تدبير الطلبات العمومية... إلى غير ذلك من المواضيع التي يراها المساهمون جديرة بالدراسة والتحليل.

يمكن من الآن إرسال كتاباتكم في الموضوع، على أنه سيعلم عن آخر أجل للتوصل بالمقالات الخاصة بالعدد 26 في النشرة 25 للمرصد.

Comité de gestion de l'OMAP

Brahim ZYANI

Ancien professeur à l'ENSA, président.

Abdelouahed OURZIK

Ancien professeur à l'ENSA, vice-président chargé de la publication, de la recherche scientifique et de la coopération.

khalid BENOSMANE

Ancien professeur à l'ENSA, expert en management public, vice-président chargé de la communication, de la formation continue et de l'expertise.

Fatna FARSI

Ingénieur en chef au Ministère de la Transition Numérique et de la réforme de l'Administration

Badia BADDAG

Chargée de projet à l'ENSA, vice-présidente/secrétaire générale.



**L'OBSERVATOIRE MAROCAIN
DE L'ADMINISTRATION PUBLIQUE**

EDITIONS 2022